الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العدل

مشروع قانون يعدل ويتمم القانون رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما

2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العدل

مشروع قانون يعدل ويتمم القانون رقم05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.

(عرض الأسباب)

يندرج مشروع هذا القانون، الذي يقترح تعديل وتتميم القانون رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، في إطار مواصلة تكييف تشريعنا الوطني مع الالتزامات الدولية لبلادنا، ولاسيما مع توصيات مجموعة العمل المالي (GAFI) ومع تطور هذه الجريمة وبروز تقنيات جديدة لتبييض الأموال، وهو الأمر الذي يقتضي التكييف المستمر للإطار القانوني المتعلق بالوقاية منها ومكافحتها.

ويقترح المشروع علاوة على تشديد بعض العقوبات لاسيما تلك المطبقة على الشخص المعنوي، ادراج الزامية التصريح بالمستفيدين الحقيقيين وتحديد العقوبات المترتبة على عدم احترام هذا الالتزام ومراجعة الأحكام المتعلقة بالعقوبات المالية المستهدفة وتجريم عدة أفعال جديدة، وكذا عدة أحكام أخرى من شانها تعزيز المنظومة القانونية الوطنية للوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما وتحصين نظامنا المالي.

وفي هذا الإطار، يقترح المشروع:

1- مراجعة تعريف بعض المصطلحات المنصوص عليها في القانون رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 والسالف الذكر، لاسيما "الأصول الافتراضية" و"تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل" و"السلطات المتخصصة" و"المستفيد الحقيقي" وادراج تعريف مصطلحات جديدة لاسيما "الترتيبات القانونية" و "قائمة العقوبات الموحدة" و"القائمة الوطنية للأشخاص والكيانات الإرهابية" و"القائمون بالتنفيذ" و "المنظمات غير الهادفة للربح"،

2-تعزيز الأحكام المتعلقة بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل من خلال النص لاسيما على أن تتخذ اللجنة الوطنية لتقييم مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، التدابير المناسبة لتحديد وتقييم وفهم مخاطر تبييض الأموال و/أو تمويل الإرهاب و/أو تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل التي تتعرض لها بلادنا وأن تضع تحت تصرف السلطات المختصة والخاضعين، عبر آليات مناسبة، المعلومات الملائمة ونتائج التقييمات الوطنية والقطاعية ذات الصلة، كما تتولى اقتراح عناصر الاستراتجية الوطنية للوقاية من الجرائم السالفة الذكر ومتابعة تنفيذها، بعد مصادقة الحكومة عليها.

كما يقترح المشروع، توسيع التزامات الخاضعين لتشمل لاسيما وجوب:

- تحديد المدة التي يتم فيها تحيين المعلومات المتعلقة بالزبائن والتي يجب أن تتناسب مع مستوى مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل التي تمثلها علاقة الأعمال ودون أن تتجاوز مدة سنة (1) عندما يكون مستوى المخاطر المرتبطة بها مع الزبون مرتفعا،

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POUPULAIRE

MINISTERE DE LA JUSTICE

Projet de loi modifiant et complétant la loi n° 05-01 du 27 Dhou El Hidja 1425 correspondant au 6 février 2005 relative à la prévention et à la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme

(Exposé des motifs)

Le présent projet de loi, qui propose de modifier et de compléter la loi n° 05-01 du 27 Dhou El Hidja 1425 correspondant au 6 février 2005 relative à la prévention et à la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme, s'inscrit dans le cadre de la poursuite de l'adaptation de notre cadre normatif aux obligations internationales de notre pays, notamment avec les recommandations du groupe d'action financière (GAFI) et avec la prolifération de cette infraction et l'émergence de nouvelles techniques de blanchiment d'argent qui nécessitent l'adaptation continue du cadre juridique de prévention et de lutte contre cette infraction.

Outre le durcissement de certaines sanctions, notamment celles appliquées aux personnes morales, le projet propose l'inclusion de l'obligation de déclaration des bénéficiaires effectifs, la détermination des sanctions à appliquer en cas d'inobservation de cette obligation, la révision des dispositions relatives aux sanctions financières ciblées et l'incrimination de plusieurs nouveaux actes, ainsi que plusieurs autres dispositions à même de renforcer le cadre normatif national de prévention et de lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme et de prémunir notre système financier.

Dans ce cadre, le projet prévoit :

1- la révision de la définition de certains termes prévus dans la loi n° 05-01 du 27 Dhou El Hidja 1425 correspondant au 6 février 2005, suscitée, notamment « actifs virtuels », « financement de la prolifération des armes de destruction massive », « autorités spécialisées » et « bénéficiaire effectif » et d'inclure la définition de nouveaux termes, notamment « constructions juridiques », « liste récapitulative des sanctions », « liste nationale des personnes et entités terroristes », « chargés d'exécution » et « organisations à but non lucratif»,

2-le renforcement des dispositions relatives à la prévention du blanchiment d'argent, du financement du terrorisme et du financement de la prolifération des armes de destruction massive en prévoyant notamment que le comité national d'évaluation des risques de blanchiment d'argent, de financement du terrorisme et de financement de la prolifération des armes de destruction massive prenne les mesures appropriées pour identifier, évaluer et comprendre les risques de blanchiment d'argent, du financement du terrorisme et/ou du financement de la prolifération des armes de destruction massive, auxquels notre pays est exposé et mette à la disposition des autorités compétentes et des assujettis, par le biais de mécanismes appropriés, les informations appropriées et les résultats des évaluations nationales et sectorielles pertinentes. Il propose également les éléments de la stratégie nationale de prévention des infractions susmentionnées et suit sa mise en œuvre, après son approbation par le Gouvernement.

Le projet propose également l'élargissement des obligations des assujettis à l'obligation :

- de déterminer la période de la mise à jour des informations relatives aux clients, lesquelles doivent être proportionnelles au niveau de risque de blanchiment d'argent, du financement du terrorisme et du financement de la prolifération des armes de destruction massive représenté par la relation d'affaires, cette période ne devant pas excéder un (1) an lorsque le niveau des risques associés au client est élevé ;

- تحديد واتخاذ إجراءات معقولة للتأكد من هوية المستفيدين الحقيقيين من زبائنهم الأشخاص المعنويين والترتيبات القانونية،

- أن تتوفر لديهم منظومة مناسبة لتسيير المخاطر تمكنهم من تحديد ما إذا كان الزبون المحتمل أو الزبون الحالي أو المستفيد الحقيقي شخصا معرضا سياسيا واتخاذ جميع الإجراءات المعقولة التي تمكن من تحديد أصل الأموال ومصدر الثروة والحرص على ضمان مراقبة معززة ومستمرة لعلاقة الأعمال،

- تنفيذ تدابير الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، المنصوص عليها في الأنظمة والتعليمات التطبيقية والخطوط التوجيهية ذات الصلة الصادرة عن سلطات الضبط و/أو الرقابة و/أو الاشراف المختصة،

- تطبيق التدابير المتعلقة بحظر نشاط الأشخاص والكيانات الإرهابية المسجلين في القائمة الوطنية للأشخاص والكيانات الإرهابية، وإجراءات تجميد و/أو حجز أموالهم ومنع التعامل معهم، علاوة على تلك المنصوص عليها في قائمة العقوبات الموحدة لمجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة،

وينص المشروع على أن يتعرض الخاضعون والمنظمات غير الهادفة للربح الذين يخالفون أحكام هذا القانون و/أو نصوصه التطبيقية أو يخالفون الأنظمة و/أو التعليمات التطبيقية و/أو الخطوط التوجيهية في مجال الوقاية من تبييض الأموال و/أو تمويل الإرهاب و/أو تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، إلى العقوبات التأديبية و/أو المالية المنصوص عليها في هذا القانون، دون الإخلال بالمتابعات الجزائية المحتملة ويمكن الطعن في العقوبات التأديبية و/أو المالية وفقا للأحكام المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريي المفعول،

3-تدعيم مهام سلطات الضبط و/أو الرقابة و/أو الإشراف بتمكينها من سن أنظمة وتعليمات تطبيقية وخطوط توجيهية في مجال الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحتها ومراقبة احترام الخاضعين والمنظمات غير الهادفة للربح للواجبات المنصوص عليها في هذا القانون والأنظمة والتعليمات التطبيقية والخطوط التوجيهية في مجال الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحتها،

4- تعزيز الأحكام المتعلقة بمعاينة الجرائم، يؤهل المشروع ضباط الشرطة القضائية والجهات القضائية، لإجراء التحقيقات المالية الموازية مباشرة وبصفة آلية وممنهجة و ينص على إمكانية تشكيل فرق تحقيق مشتركة دائمة أو مؤقتة لإجراء تحقيقات متخصصة لاسيما إجراء التحقيقات المالية أو إجراء تحقيقات مشتركة مع السلطات المختصة في الدول الأخرى.

كما يؤهل المشروع الموظفين التابعين للأسلاك الخاصة بالمراقبة للإدارات المكلفة بالتجارة وبالضرائب للقيام بعمليات المراقبة ومعاينة الجرائم ذات الصلة بمهامهم والمتعلقة بتعيين المستفيدين الحقيقين المنصوص عليهم في هذا المشروع،

5-**مراجعة وتكييف الأحكام الجزائية،** ينص المشروع على تشديد العقوبات المقررة لبعض الجرائم لاسيما فيما يتعلق بالامتناع عن تحرير و/أو إرسال الإخطار بالشبهة المنصوص عليه في هذا القانون، وتقرير عقوبة الحبس بالإضافة للغرامة وتجريم الامتناع عن التصريح بالمستفيد الحقيقي وتحديد العقوبات المطبقة على مخالفة المنع المتعلق بالتعامل في الأصول الافتراضية.

كما يعاقب المشروع كل من يمتنع عمداً عن تنفيذ التدابير التحفظية التي تتخذها الهيئة المتخصصة أو الجهات القضائية ويحدد العقوبات التي يتعرض لها الشخص المعنوي الذي يرتكب الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ويحيل في ذلك على الشروط والأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في قانون العقوبات،

•d'identifier et de prendre des mesures raisonnables pour s'assurer de l'identité des bénéficiaires effectifs de leurs clients personnes morales et constructions juridiques,

•de disposer d'un système de gestion des risques approprié qui leur permette de déterminer si un client potentiel, un client actuel ou un bénéficiaire effectif est une personne politiquement exposée, de prendre toutes les mesures raisonnables pour déterminer l'origine des fonds et la source de la richesse et d'assurer une surveillance renforcée et continue de la relation d'affaires;

•de mettre en œuvre des mesures de prévention du blanchiment d'argent, du financement du terrorisme et du financement de la prolifération des armes de destruction massive, prévues dans les règlements, instructions d'application et les lignes directrices pertinents émanant des autorités de régulation, de contrôle et/ou de surveillance compétente;

•d'appliquer les mesures relatives à l'interdiction des activités des personnes et entités terroristes inscrites sur la liste nationale des personnes et entités terroristes, les procédures de gel et/ou de saisie de leurs fonds et l'interdiction de travailler avec elles, en plus de celles prévues dans la liste récapitulative des sanctions du Conseil de sécurité de l'Organisation des nations unies;

Le projet dispose que les assujettis et les organisations à but non lucratif qui enfreignent les dispositions de la présente loi et/ou celles de ses textes d'application ou qui transgressent les règlements, les instructions d'application et/ou les lignes directrices dans le domaine de la prévention du blanchiment d'argent, du financement du terrorisme et/ ou du financement de la prolifération des armes de destruction massive, s'exposent aux sanctions disciplinaires et/ou financières prévues par la présente loi, sans préjudice de poursuites pénales éventuelles. Les sanctions disciplinaires et/ou financières peuvent faire l'objet d'un recours conformément aux dispositions de la législation et de la réglementation en vigueur.

3- **le renforcement des missions des autorités de régulation, de contrôle et/ou de surveillance,** en leur permettant d'édicter des règlements, des instructions d'application et des lignes directrices dans le domaine de la prévention et de la lutte contre le blanchiment d'argent, le financement du terrorisme et le financement de la prolifération des armes de destruction massive, tout en veillant au respect par les assujettis et les organisations à but non lucratif, des obligation prévues dans la présente loi, les règlements, les instructions d'application et les lignes directrices dans le domaine de la prévention et de la lutte contre le blanchiment d'argent, le financement du terrorisme et le financement de la prolifération des armes de destruction massive ;

4- **le renforcement des dispositions relatives à la constatation des infractions**, le projet habilite les officiers de police judiciaire et les juridictions à mener des enquêtes financières parallèles de manière directe, automatique et systématique et prévoit la possibilité de constituer des équipes d'enquête conjointes, permanentes ou temporaires, pour mener des enquêtes spécialisées, notamment financières ou des enquêtes conjointes avec les autorités compétentes des autres pays.

Le projet habilite également les agents du corps de contrôle spécifique des administrations chargées du commerce et des impôts, à mener des opérations de surveillance et de constatation des infractions relevant de leurs compétences relatives à la déclaration des bénéficiaires effectifs prévus dans le présent projet,

5- **la révision et l'adaptation des dispositions pénales**, le projet prévoit le durcissement des peines prévues pour certaines infractions, notamment en ce qui concerne l'abstention d'établir et/ou de transmettre la déclaration de soupçon prévue par la présente loi, en prévoyant une peine d'emprisonnement en sus de l'amende, l'incrimination de l'abstention de déclarer le bénéficiaire effectif et la détermination des peines applicables à la violation de l'interdiction liée au commerce d'actifs virtuels.

En outre, le projet punit quiconque s'abstient délibérément d'appliquer les mesures conservatoires prises par l'organe spécialisé ou par les juridictions et fixe les peines encourues par la personne morale qui commet les infractions prévues par la présente loi et renvoi aux conditions et aux modalités pertinentes prévues dans le code pénal.

6-**تعزيز التعاون الدولي في مجال تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل،** يلزم المشروع السلطات المختصة، بالتعاون وتبادل المعلومات مع الجهات النظيرة بالخارج، بشكل تلقائي أو عند الطلب، وفقا للاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف والالتزامات الدولية لبلادنا وبشرط أن تكون هذه الجهات خاضعة للسر المهني بنفس الضمانات المحددة في الجزائر وأن يراعى في ذلك المعاملة بالمثل وعدم التعارض مع المبادئ الأساسية للنظام القانوني الجزائري.

وفي الأخير، ينص المشروع على الغاء المواد 18 مكرر2 و18 مكرر 3 و18 مكرر4 و28 من القانون رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.

ذلكم هو محتوى مشروع هذا القانون.

6-**le renforcement de la coopération internationale dans le domaine du blanchiment d'argent, du financement du terrorisme et du financement de la prolifération des armes de destruction massive**, le projet oblige les autorités compétentes, à coopérer et à échanger, d'office ou sur demande, les informations avec leurs homologues à l'étranger, conformément aux conventions bilatérales et multilatérales et aux obligations internationales de notre pays, à condition que ces organismes soient soumis au secret professionnel avec les mêmes garanties que celles prévues en Algérie, en prenant en compte la réciprocité et la non contrariété avec les principes fondamentaux de l'ordre normatif algérien.

Enfin, le présent projet prévoit l'abrogation des dispositions des articles 18 bis2, 18 bis 3, 18 bis4 et 28 de la loi n° 05-01 du 27 Dhou El Hidja 1425 correspondant au 6 février 2005 relative à la prévention et à la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme.

Telle est l'économie du présent projet de loi.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العدل

مشروع قانون رقم .....مؤرخ في .....الموافق ..... يعدّل ويتمّم القانون رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما

إن رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لاسيما المواد 9 (مطتين 5 و8) و78 و139-7 و141 (الفقرة 2) و143 و144 (الفقرة 2) و145 و148 و154 و171 منه،

- وبمقتضى الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 06-02 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006 والمتضمن تنظيم مهنة الموثق،

- وبمقتضى القانون رقم 06-03 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006 والمتضمن تنظيم المحضر القضائي، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 08-09 المؤرخ في 18 صفر عام 1429 الموافق 25 فبراير سنة 2008 والمتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 10-01 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق 29 يونيو سنة 2010 والمتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد،

- وبمقتضى القانون رقم 12-06 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012 والمتعلق بالجمعيات،

-وبمقتضى القانون رقم 18-07 المؤرخ في 25 رمضان عام 1439 الموافق 10 يونيو سنة 2018 والمتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي،

- وبمقتضى القانون رقم 23-09 مؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1444 الموافق 21 يونيو سنة 2023 والمتضمن القانــون النقدي والمصرفي،

وبعد رأي مجلس الدولة،

وبعد مصادقة البرلمان،

يصدر القانون الآتي نصه:

المادة الأولى: يهدف هذا القانون إلى تعديل وتتميم القانون رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، المعدل والمتمم.

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE LA JUSTICE

Projet de loi n° ..... du ……...correspondant au…….... modifiant et complétant la loi n° 05-01 du 27 Dhou El Hidja 1425 correspondant au 6 février 2005 relative à la prévention et à la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme

Le Président de la République,

-Vu la Constitution, notamment ses articles 9 (tirets 5 et 8), 78, 139-7, 141 (alinéa 2), 143, 144 (alinéa 2), 145, 148, 154 et 171 ;

-Vu l'ordonnance n° 66-155 du 8 juin 1966, modifiée et complétée, portant code de procédure pénale ;

-Vu l'ordonnance n° 66-156 du 8 juin 1966, modifiée et complétée, portant code pénal ;

-Vu la loi n° 05-01 du 27 Dhou El Hidja 1425 correspondant au 6 février 2005, modifiée et complétée, relative à la prévention et à la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme ;

-Vu la loi n° 06-02 du 21 Moharram 1427 correspondant au 20 février 2006 portant organisation de la profession de notaire ;

-Vu la loi n°06-03 du 21 Moharram 1427 correspondant au 20 février 2006, modifiée et complétée, portant organisation de la profession d'huissier de justice ;

-Vu la loi n° 08-09 du 18 Safar 1429 correspondant au 25 février 2008, modifiée et complétée, portant code de procédure civile et administrative ;

-Vu la loi n° 10-01 du 16 Rajab 1431 correspondant au 29 juin 2010 relative aux professions d'expert-comptable, de commissaire aux comptes et de comptable agréé ;

-Vu la loi n° 12-06 du 18 Safar 1433 correspondant au 12 janvier 2012 relative aux associations ;

-Vu la loi n° 18-07 du 25 Ramadhan 1439 correspondant au 10 juin 2018 relative à la protection des personnes physiques dans le traitement des données à caractère personnel ;

-Vu la loi n° 23-09 du 3 Dhou El Hidja 1444 correspondant au 21 juin 2023 portant loi monétaire et bancaire ;

Après avis du Conseil d'Etat ;

Après adoption par le Parlement ;

Promulgue la loi dont la teneur suit :

Article. 1er.- La présente loi a pour objet de modifier et de compléter la loi n° 05-01 du 27 Dhou El Hidja 1425 correspondant au 6 février 2005, modifiée et complétée, relative à la prévention et à la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme.

المادة 2: تعدل وتتمم أحكام المادة 4 من القانون رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي:

"المادة 4: يقصد في مفهوم هذا القانون، بما يأتي:

- **الأموال**: .... (دون تغيير) .....،

- **الأصول الافتراضية**: هي القيم الرقمية التي يمكن تداولها رقميا أو تحويلها، ويمكن أن تستخدم لأغراض الدفع أو الاستثمار،

لا تتضمن الأصول الافتراضية عمليات القيم الرقمية للعملات الورقية والأوراق المالية وغيرها من الأصول المالية،

- **جريمة أصلية**.... (دون تغيير) .....،

-**الخاضعون:** المؤسسات المالية والمؤسسات والمهن غير المالية المحددة الملزمة بتطبيق التدابير الوقائية، بما فيها القيام بالإخطار بالشبهة حسبما ينص عليه هذا القانون والأنظمة والتعليمات **التطبيقية والخطوط التوجيهية** الصادرة عن سلطات الضبط و/أو الرقابة و/أو الاشراف،

-المؤسسة المالية: ....(دون تغيير) .....،

-**"المؤسسات والمهن غير المالية المحددة":** كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاطات غير تلك التي تمارسها المؤسسات المالية، بما في ذلك المهن الحرة المنظمة، لاسيما المحامون عندما يقومون بمعاملات ذات خصائص مالية لحساب موكليهم وكذا الموثقون والمحضرون القضائيون والخبراء المحاسبيين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين والسماسرة والوكلاء الجمركيين والأعوان العقاريين ومقدمي الخدمات للشركات **والترتيبات القانونية** ووكلاء بيع السيارات، ....(الباقي دون تغيير)،

- **إرهابي:** ....(دون تغيير) .....،

-منظمة إرهابية: ....(دون تغيير) .....،

-فعل إرهابي: ....(دون تغيير) .....،

-النهج القائم على المخاطر: ....(دون تغيير) .....،

- تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل: كل عمل يقوم به أشخاص طبيعيون أو كيانات من خلال جمع أو توفير الأموال بقصد استخدامها، كليا أو جزئيا، لحمل أي شخص أو تشجيعه أو حثه، بأي وسيلة كانت، بصورة مباشرة أو غير مباشرة وغير مشروعة وعن قصد، على ارتكاب أفعال انتشار أسلحة الدمار الشامل،

- **الهيئة المتخصصة:**....(دون تغيير) .....،

-الهيئة الدولية المتخصصة: مجموعة العمل المالي،

- **السلطات المختصة:** السلطات الإدارية والسلطات المكلفة بتطبيق القانون والسلطات المكلفة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب **وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل**، بما فيها **سلطات الضبط و/أو الرقابة و/أو الاشراف،**

- التجميد و/أو الحجز: ....(دون تغيير) .....،

Art. 2.-Les dispositions de l'article 4 de la loi n° 05-01 du 27 Dhou El Hidja 1425 correspondant au 6 février 2005 susvisée, sont modifiées, complétées et rédigées comme suit :

« Art 4 : Au sens de la présente loi, on entend par :

-« capitaux » : ... (Sans changement) ...;

-« Actifs virtuels » : valeur numérique qui peuvent être échangées de manière digitale, transférées ou utilisées à des fins de paiement ou d'investissement.

Les actifs virtuels n'incluent pas les opérations portant sur les valeurs numériques des devises fiduciaires, des titres financiers et autres actifs financiers ;

- « infraction d'origine » : ... (sans changement) ... ;

-« Assujettis » : les institutions financières et les entreprises et professions non financières désignées ayant l'obligation d'appliquer les mesures préventives, y compris la déclaration de soupçon, comme il est stipulé par la présente loi et les règlements, **les instructions d'application et les lignes directrices** émanant des autorités de régulation, de contrôle et/ou de surveillance ;

-« institution financière » : ..... (sans changement) ..... ;

-« entreprises et professions non financières désignées » : toute personne physique ou morale qui exerce des activités hors celles pratiquées par les institutions financières, y compris les professions libérales réglementées, notamment les avocats lorsque ceux-ci font des transactions à caractère financier au profit de leurs clients ainsi que les notaires, les huissiers de justice, les experts comptables, les commissaires aux comptes, les comptables agréés, les courtiers, les commissionnaires en douanes, les agents immobiliers, les prestataires de services aux sociétés, **les constructions juridiques,** les concessionnaires d'automobiles, …le reste sans changement ;

- terroriste : ..... (sans changement) ..... ;
- organisation terroriste : ..... (sans changement) ..... ;
- acte terroriste : ..... (sans changement) ..... ;
- approche fondée sur les risques : ..... (sans changement) ..... ;

-« financement de la prolifération des armes de destruction massive » : tout acte par lequel des personnes physiques ou entités, réunissent ou fournissent des fonds dans l'intention de les utiliser, en tout ou en partie, pour provoquer, encourager ou inciter, par quelque moyen que ce soit, directement ou indirectement, illicitement ou délibérément, quiconque à perpétrer des activités de prolifération des armes à destruction massive ;

-« Organe spécialisé » : ... (sans changement) ... ;

-« Organe international spécialisé » : groupe d'action financière,

-« Autorités compétentes » : les autorités administratives et les autorités chargées d'appliquer la loi, et celles chargées de lutter contre le blanchiment de capitaux, le financement du terrorisme et **le financement de la prolifération des armes de destruction massive,** y compris **les autorités de régulation, de contrôle et/ou de surveillance;**

« Gel et /ou saisie » : ... (sans changement) ... ;

-الأشخاص المعرضون سياسيا: الجزائريون والأجانب الموكلة إليهم أو الذين أوكلت إليهم مهام عامة بارزة في الجزائر أو في الخارج كرؤساء الدول أو الحكومات والسياسيين رفيعي المستوى والمسؤولين الحكوميين والمسؤولين القضائيين رفيعي المستوى ومسيري الشركات المملوكة للدولة، وكبار المسؤولين في الأحزاب السياسية، وكذا الأشخاص الموكلة إليهم أو الذين أوكلت إليهم مهام بارزة من قبل منظمة دولية كأعضاء الإدارة العليا بما فيهم المديرين ونواب المديرين وأعضاء مجالس الادارة أو المناصب التي تعادلها،

ولا ينطبق هذا التعريف على الأشخاص الذين يشغلون مناصب متوسطة أو أقل في الفئات المذكورة أعلاه،

- المستفيد الحقيقي: الشخص أو الأشخاص الطبيعيون الذين في آخر المطاف و**بطريقة مباشرة أو غير مباشرة:**

1- يمتلكون أو يسيطرون **فعليا** على الزبون أو وكيل الزبون أو المستفيد من عقود التأمين على الحياة **أو الاستثمار** و/أو،

2- تتم لصالحهم عمليه أو تعقد لصالحهم علاقة عمل،

3- يمارسون **سيطرة** فعلية على شخص معنوي **أو على ترتيبات قانونية،**

-الترتيبات القانونية: أي كيان لا يخضع للتشريعات السارية المفعول، بما في ذلك الصناديق الاستئمانية التي تم تأسيسها خارج الإقليم الوطني في إطار عقد أو اتفاق يقوم بموجبها شخص ما بإتاحة أموال لشخص آخر أو يضعها تحت سيطرته لفترة محددة، بقصد إدارتها لصالح مستفيد محدد أو لغرض محدد، ولا تعتبر هذه الأموال جزءا من أموال الشخص الذي يديرها أو يسيطر عليها،

-"الصناديق الاستئمانية": علاقة قانونية لا تترتب عنها شخصية معنوية وتنشأ بعقد يضع بموجبها شخص أموالا تحت إدارة الأمين لمصلحة مستفيد أو أكثر أو لغرض معين،

-التحقيق المالي الموازي: .....(بدون تغيير)...،

-العقوبات المالية المستهدفة: تجميد و/أو حجز الأموال وحظر منع توفير الأموال أو الأصول الأخرى، بشكل مباشر أو غير مباشر، لصالح الأشخاص والكيانات المسجلة بقائمة العقوبات الموحدة والقائمة الوطنية للأشخاص والكيانات الإرهابية،

- قائمة العقوبات الموحدة: قائمة تسجل فيها الهوية الكاملة للأشخاص والمعلومات الخاصة بجميع الكيانات المعنية بتدابير العقوبات المالية المستهدفة التي فرضها مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة والمرتبطة بالإرهاب وتمويله أو منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وتمويله بما يشمل كذلك قوائم مجلس الأمن ذات الصلة،

-القائمة الوطنية للأشخاص والكيانات الإرهابية: القائمة المنشأة بموجب المادة 87 مكرر 13 من الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات،

-القائمون بالتنفيذ:

- **المصالح المركزية للدولة والهيئات والإدارات العمومية المعنية،**
- **الخاضعون،**
- **سلطات الضبط و/أو الرقابة و/أو الاشراف،**
- **المنظمات غير الهادفة للربح،**

-Personnes politiquement exposées : Les algériens et les étrangers occupant ou ayant occupé des fonctions générales importantes en Algérie ou à l'étranger, tels que les chefs d'États ou de Gouvernements, les politiciens de haut rang, les hauts responsables au sein des pouvoirs publics, les magistrats de haut rang, les dirigeants d'entreprises publiques, les hauts responsables de partis politiques ainsi que les personnes auxquelles une organisation internationale a confié ou qui ont été investies de fonctions importantes tels que les membres de la direction générale, y compris les directeurs, les directeurs adjoints et les membres du conseil d'administration ou des postes équivalents,

Cette définition ne s'applique pas aux personnes de rang intermédiaire ou subalterne appartenant aux catégories susmentionnées,

-« Bénéficiaire effectif » : la ou les personnes physiques qui, en dernier ressort, **directement ou indirectement** :

1. possèdent ou contrôlent **effectivement** le client ou le mandataire du client, ou le bénéficiaire de contrats d'assurance-vie ou **d'investissement** et /ou ;
2. pour laquelle une opération est effectuée ou une relation d'affaires est établie.
3. exercent un contrôle effectif sur une personne morale **ou une construction juridique;**

-« **Constructions juridiques »** : **Toute entité non soumise à la législation en vigueur, y compris les trusts, établies hors du territoire national dans le cadre d'un contrat ou d'un accord par lequel une personne met des fonds à la disposition d'une autre personne ou sous son contrôle pour une durée déterminée, en vue de leur gestion au profit d'un bénéficiaire désigné ou à une fin spécifique. Ces fonds ne font pas partie des actifs de la personne qui les gère ou les contrôle** ;

- « Trusts »: Une relation juridique ne créant pas une personnalité morale, établie par un contrat par lequel une personne place des fonds sous la gestion d'un fiduciaire pour le bénéfice d'un ou plusieurs bénéficiaires ou à une fin déterminée ;

-« enquête financière parallèle » : ... (sans changement) ... ;

-« sanctions financières ciblées » : **Le gel et/ou la saisie de fonds et l'interdiction afin d'empêcher que des fonds ou autres avoirs soient mis à la disposition, directement ou indirectement, des personnes et des entités inscrites sur la liste récapitulative des sanctions et la liste nationale des personnes et entités terroristes ;**

-« liste récapulative des sanctions »: La liste reprenant l'identité complète des personnes et les informations relatives à toutes les entités concernées par les mesures de sanctions financières ciblées imposées par le Conseil de sécurité de l'organisation des Nations Unies, liées au terrorisme, à son financement ou à la prolifération des armes de destruction massive et à son financement, y compris les listes pertinentes du Conseil de sécurité ;

-« liste nationale des personnes et entités terroristes » : **La liste nationale des personnes et entités terroristes établie conformément à l'art 87 bis 13 de l'ordonnance n° 66-156 du 8 juin 1966 portant code pénal,**

-« chargés d'exécution » :

- **Les services centraux de l'Etat, les organismes et les administrations publics concernés;**
- **Les assujettis ;**
- **Les autorités de régulation, de contrôle et/ou de surveillance ;**
- **Les organisations à but non lucratif ;**

- **كل شخص طبيعي أو معنوي متواجد على التراب الوطني يمكن أن تكون بحوزته أموال أو يوفر خدمات مالية أو خدمات أخرى ذات صلة بالأشخاص والكيانات المسجلة أسماؤهم في قائمة العقوبات الموحدة وفي القائمة الوطنية للأشخاص والكيانات الإرهابية،**

-سلطات الضبط و/أو الرقابة و/أو الاشراف: السلطات المختصة المحددة والمسؤولة عن التأكد من التزام المؤسسات المالية والمؤسسات والمهن غير المالية المحددة **والمنظمات غير الهادفة للربح** بمتطلبات الوقاية ومكافحة تبييض الأموال و/أو تمويل الإرهاب و/أو تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل،

-المنظمات غير الهادفة للربح: الجمعيات والمؤسسات المنشأة بموجب عقود توثيقية والمنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في التراب الوطني،

-الجمعية: تجمع أشخاص طبيعيين و/أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة محددة أو غير محددة، يشتركون في تسخير إمكانياتهم المعرفية والمادية بصفة تطوعية ولأغراض غير مربحة من أجل المبادرة بالبرامج والأنشطة التي تندرج مواضيعها وأهدافها ضمن الصالح العام،

-لجنة التنسيق: اللجنة العملياتية لتنسيق سياسات وعمليات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب المنصوص عليها في التنظيم الساري المفعول،

-اللجنة الوطنية: ....(دون تغيير) .....،

- محكمة الجزائر: ....(دون تغيير) .....".

المادة 3: يتمم القانون رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 والمذكور أعلاه، بالمادة 5 مكرر، وتحرر كما يأتي:

"المادة 5 مكرر: تتخذ اللجنة الوطنية التدابير المناسبة لتحديد وتقييم وفهم مخاطر تبييض الأموال و/أو تمويل الإرهاب و/أو تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل التي تتعرض لها الجزائر، وتحيينه المستمر.

يجب على اللجنة الوطنية أن تضع نتائج التقييمات الوطنية والقطاعية، تحت تصرف السلطات المختصة والخاضعين، عبر آليات مناسبة، مع مراعاة التشريع المتعلق بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي".

المادة 4: تعدل وتتمم أحكام المواد 5 مكرر1 و5 مكرر2 و5 مكرر3 و5 مكرر4 و5 مكرر5 من القانون رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي:

"المادة 5 مكرر1: علاوة على إعداد التقييم الوطني للمخاطر المنصوص عليه في هذا القانون، تتولى اللجنة الوطنية اقتراح عناصر الاستراتيجية الوطنية للوقاية من تبييض الأموال و/أو تمويل الإرهاب و/أو تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل ومتابعة تنفيذها، بعد مصادقة الحكومة عليها، وبهذه الصفة تتولى لاسيما:

-اتخاذ التدابير المناسبة لتحديد وتقييم وفهم وخفض مخاطر تبييض الأموال و/أو تمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل التي تتعرض لها الجزائر بشكل مستمر،

-الاشراف على التنسيق بين السلطات المختصة والتعاون وتبادل المعلومات فيما بينها، مع مراعاة التشريع المتعلق بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

تحدد شروط وكيفيات تطبيق هذه المادة، عند الاقتضاء، عن طريق التنظيم."

- **Toute personne physique ou morale présente sur le territoire national susceptible de détenir des fonds ou de fournir des services financiers ou autres liés aux personnes et entités inscrites sur la liste récapulative des sanctions et la liste nationale des personnes et entités terroristes ;**

-« Autorités de régulation, de contrôle et/ou de surveillance » : les autorités compétentes désignées chargées de veiller à la conformité des institutions financières et des institutions et professions non financières désignées **et des organisations à but non lucratif** aux exigences de prévention et de lutte contre le blanchiment de capitaux et le financement du terrorisme et/ ou le financement de la prolifération des armes de destruction massive ;

-« Organisations à but non lucratif » : Les associations, les fondations créées par des actes notariés et les organisations internationales non gouvernementales activant en Algérie,

-« Associations : regroupement de personnes physiques et/ou morales sur une base contractuelle, pour une durée déterminée ou indéterminée, mettant en commun leurs connaissances et moyens matériels de manière volontaire et à des fins non lucratives, pour initier des programmes et des activités dont le contenu et les objectifs s'inscrivent dans l'intérêt général ;

-« comité de coordination : comité opérationnel de coordination des politiques et des actions de lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme crée par la règlementation en vigueur ;

-« Comité national » : ... (sans changement) ... ;

-« Tribunal d'Alger » : ... (sans changement) ... ; »

Art .3 : La loi n° 05-01 du 27 Dhou El Hidja 1425 correspondant au 6 février 2005 susvisée, est complétée par un article 5 bis rédigé comme suit :

« Art. 5 bis.- Le Comité national prend les mesures appropriées pour identifier, évaluer et comprendre les risques de blanchiment d'argent, de financement du terrorisme et /ou de financement de la prolifération des armes de destruction massive auxquels l'Algérie est exposée et l'actualise régulièrement.

Le Comité national doit mettre à la disposition des autorités compétentes et des assujettis, par des mécanismes appropriés, les résultats des évaluations nationales et sectorielles, dans le respect de la législation relative à la protection des données à caractère personnel. »

Art .4. – Les dispositions des articles 5bis1, 5 bis2, 5 bis 3, 5 bis4 et 5 bis 5 de la loi n° 05-01 du 27 Dhou El Hidja 1425 correspondant au 6 février 2005 susvisée, sont modifiées, complétées et rédigées comme suit:

« Art. 5 bis1.- En plus de l'élaboration de l'évaluation nationale des risques prévue par la présente loi, le Comité national propose les éléments de la stratégie nationale de prévention du blanchiment d'argent, du financement du terrorisme et/ou du financement de la prolifération des armes de destruction massive et en suit la mise en œuvre après son approbation par le Gouvernement. À ce titre, il est notamment chargé de :

- **prendre les mesures appropriées pour identifier, évaluer, comprendre et atténuer les risques de blanchiment d'argent, de financement du terrorisme et de la prolifération des armes de destruction massive auxquels l'Algérie est régulièrement exposée,**
- **superviser la coordination entre les autorités compétentes, coopérer et échanger les informations entre elles, dans le respect de la législation relative à la protection des données à caractère personnel.**

Les conditions et les modalités d'application du présent article sont fixées, le cas échéant, par voie réglementaire. »

"المادة 5 مكرر2: يتعين على الخاضعين اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحديد وتقييم **وفهم** مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل المعرضين لها، بما في ذلك المخاطر المرتبطة بالزبائن بمن فيهم غير الاعتياديين، بالدول أو المناطق الجغرافية وبمنتجات وخدمات وعمليات وقنوات التوزيع، **ويجب عليهم الأخذ بعين الاعتبار كافة عوامل المخاطر** المرتبطة بها قبل تحديد مستوى الخطر الشامل ومستوى ونوع التدابير الملائمة الواجبة التطبيق لتخفيض هذه المخاطر.

ويجب أن تتناسب هذه التدابير مع طبيعة وحجم الخاضعين وكذلك مع حجم أنشطتهم.

كما يجب أن تكون التقييمات المذكورة في الفقرة الأولى أعلاه، موثقة ومحينة وتوضع تحت تصرف السلطات المختصة **عبر آليات مناسبة."**

"المادة 5 مكرر3: يتعين على **سلطات الضبط و/أو الرقابة و/أو الإشراف** وكذا الخاضعين **تخصيص موارد و**وضع برامج وتدابير تطبيقية تعتمد على النهج القائم على المخاطر لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومتابعة مدى الالتزام بتنفيذها .

وبناء على هذا النهج، يجب على سلطات الضبط و/أو الرقابة و/أو الإشراف والخاضعين:

- تحديد وتقييم وفهم مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل **على أن يكون ذلك متناسقا مع التقييم الوطني للمخاطر**، واتخاذ التدابير التي من شأنها التخفيض من حدتها،
- اتخاذ تدابير معززة لتسيير وتخفيف المخاطر التي تم تحديدها على أنها **مرتفعة والتأكد من إدراج هذه المعلومات ضمن إطار عمليات تقييم المخاطر التي يجرونها،**
- اعتماد إجراءات مبسطة عند تحديد المخاطر المنخفضة."

"المادة 5 مكرر4: تخضع أي **منظمة غير هادفة للربح** تقوم بجمع الأموال أو استلامها أو منحها أو تحويلها في إطار نشاطها للمراقبة المناسبة من قبل **سلطة الضبط و/أو الرقابة و/أو الاشراف** المختصة.

تضع **سلطة الضبط و/أو الرقابة و/أو الإشراف المختصة** القواعد التي تهدف إلى ضمان عدم استخدام أموال **المنظمات غير الهادفة للربح** لأغراض تمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وتكلف هذه السلطة، خصوصا، بما يأتي:

- وضع برامج وتدابير عملية مبنية على **النهج القائم** على المخاطر بهدف مكافحة تمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل ومراقبة تنفيذها،
- إجراء تقييم لمخاطر تمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل المرتبطة **بالمنظمات غير الهادفة للربح**، وضمان تحيينها بانتظام،
- جمع المعلومات والبيانات والإحصائيات المتعلقة **بالمنظمات غير الهادفة للربح**.

"المادة 5 مكرر5: يتعين على **المنظمات غير الهادفة للربح** اتخاذ قواعد التصرف الحذر الآتية:

- الامتناع عن قبول أي تبرعات أو مساعدات مالية مجهولة المصدر أو متأتية من أعمال غير مشروعة،

(...الباقي بدون تغيير...)"

« Art. 5 bis2.- Les assujettis doivent prendre des mesures appropriées pour identifier, évaluer et **comprendre** les risques de blanchiment d'argent, de financement du terrorisme et de la prolifération des armes de destruction massive, auxquels ils sont exposés, y compris les risques liés aux clients même occasionnels, pays ou zones géographiques et aux produits, services, opérations et canaux de distribution**. Ils doivent tenir compte de tous les facteurs de risques pertinents** avant de déterminer le niveau de risque global et le niveau et le type de mesures appropriées à appliquer pour atténuer ces risques.

Ces mesures doivent être proportionnées à la nature et à la taille des personnes assujetties ainsi qu'au volume de leurs activités.

Les évaluations mentionnées à l'alinéa 1er ci-dessus, sont documentées, tenues à jour et mises à la disposition des autorités **compétentes, par le biais de mécanismes appropriés. ».**

« **Art. 5 bis3.-** Les autorités **de régulation, de contrôle et/ou de surveillance** ainsi que les assujettis, doivent affecter des ressources et mettre en place des programmes et des mesures pratiques s'appuyant sur l'approche fondée sur les risques, en vue de lutter contre le blanchiment d'argent, le financement du terrorisme et la prolifération des armes de destruction massive et le suivi de leur mise en œuvre.

Sur la base de cette approche, les autorités de régulation, de contrôle et/ou de surveillance ainsi que les assujettis doivent :

- Identifier, évaluer et comprendre les risques de blanchiment d'argent, de financement du terrorisme et de la prolifération des armes de destruction massive, lesquelles doivent **être en cohérence avec l'évaluation nationale des risques** et de prendre les mesures susceptibles de les atténuer ;

- de prendre des mesures renforcées pour gérer et atténuer les risques identifiés comme étant élevés et **veiller à ce que ces informations soient intégrées dans le cadre des opérations d'évaluation des risques qu'ils effectuent;**

- d'adopter des procédures simplifiées lors de l'identification des risques faibles.**»**

« Art. 5 bis4.- Toute organisation à but non lucratif qui collecte, reçoit, octroi ou transfère des fonds dans le cadre de son activité, est soumise à une surveillance appropriée par **l'autorité de régulation, de contrôle et/ou de surveillance compétente.**

L'autorité de régulation, de contrôle et/ou de surveillance compétente arrête les règles destinées à garantir que les fonds **des organisations à but non lucratif** ne soient pas utilisés à des fins de blanchiment d'argent, de financement du terrorisme et de prolifération des armes de destruction massive.

Ladite autorité est chargée, notamment de :

- la mise en place des programmes et des mesures pratiques fondés sur une approche basée **sur les risques** en vue de lutter contre le blanchiment d'argent, le financement du terrorisme et la prolifération des armes de destruction massive et de contrôler leur mise en œuvre ;

-la réalisation d'une évaluation des risques de blanchiment d'argent, de financement du terrorisme et de prolifération des armes de destruction massive, **liés aux organisations à but non lucratif** et d'assurer sa mise à jour régulièrement ;

-la collecte des informations, des données et des statistiques concernant **les organisations à but non lucratif. »**

« Art. 5 bis5. - Les organisations à but non lucratif doivent adopter les règles de gestion prudentielles suivantes :

- s'abstenir de recevoir tous dons ou subventions dont l'origine est inconnue ou provenant d'actes illégaux ;

(…..le reste sans changement…)».

المادة 5: يتمم القانون رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 والمذكور أعلاه، بالمادة 6 مكرر وتحرر كما يأتي:

"المادة 6 مكرر: يمنع إصدار الأصول الافتراضية أو شرائها أو بيعها أو استعمالها أو حيازتها أو الاتجار فيها أو الترويج لها أو إنشاء أو تشغيل منصات لتداولها، والتي تعد ممتلكات أو عائدات أو أموال أو أصول أخرى، أو أي قيمة معادلة أخرى:

- كوسيلة دفع أو الاعتراف بها كعملة،
- كوسيلة استثمار.

يشمل المنع الأنشطة المتعلقة بتعدين العملات الافتراضية".

المادة 6: تعدل وتتمم أحكام المادتان 7 و7مكرر من القانون رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي:

"المادة 7: يجب على الخاضعين، كل فيما يخصه، **اتخاذ إجراءات العناية الواجبة تجاه زبائنهم** عند:

1-القيام بعلاقة أعمال،
2-القيام بمعاملة عرضية تتعدى السقف المحدد عن طريق التنظيم، بما في ذلك في الحالات التي تنفذ فيها المعاملة مرة واحدة أو عدة مرات، والتي يبدو فيها وجود علاقة بين هاته العمليات،
3-القيام بمعاملة عرضية في شكل **تحويل** إلكتروني تتعدى السقف المحدد عن طريق التنظيم، أو بعدة معاملات يبدو أنها مترابطة يتعدى مجموعها هذا السقف،
4-وجود شبهة تبييض أموال أو تمويل إرهاب أو تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، بصفة منفصلة عن السقف المحدد عن طريق التنظيم،
5-وجود شك حول صحة أو كفاية أو دقة المعطيات المرتبطة بمعرفة الزبون التي تحصلوا عليها سابقا.

يتعين على الخاضعين معرفة الزبون، سواء كان دائما أو عرضيا أو كان شخصا طبيعيا أو معنويا **أو ترتيبا قانونيا** والتحقق من هويته بواسطة وثائق أو معطيات أو معلومات من مصادر موثوقة ومستقلة.

يجب أن تكون وتيرة تحيين المعلومات اللازمة لمعرفة الزبائن تتناسب مع مستوى مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل التي تمثلها علاقة الأعمال وكذا في الحالات المنصوص عليها في المطتين 4 و5 من الفقرة الأولى أعلاه، دون أن تتجاوز سنة (1) عندما يكون مستوى المخاطر المرتبطة بها مع الزبون مرتفعا.

يتعين على الخاضعين أن يتحققوا أيضا من أن الوكلاء وكل شخص يعمل لحساب الغير مفوضون للقيام بالسلطات المخولة لهم وتحديد هوية هؤلاء الأشخاص والتأكد منها.

كما يتعين على الخاضعين تحديد المستفيد الحقيقي واتخاذ إجراءات معقولة من أجل التعرف على هويته بالاستناد إلى المعلومات أو المعطيات ذات الصلة يتم الحصول عليها من مصادر موثوقة **ومستقلة** بطريقة تجعل الخاضع متأكدا من هوية المستفيد الحقيقي.

ويتعين على الخاضعين فهم موضوع علاقة الأعمال والطبيعة المقررة لها، وعند الاقتضاء، الحصول على المعلومات ذات الصلة."

Art .5 : La loi n° 05-01 du 27 Dhou El Hidja 1425 correspondant au 6 février 2005 susvisée, est complétée par un article 6 bis rédigé comme suit :

« Art. 6 bis- Il est interdit d'émettre, d'acheter, de vendre, d'utiliser des actifs virtuels et de détenir, d'en faire le commerce, de les promouvoir ou de créer ou d'exploiter des plateformes d'échange de ces actifs qui constituent des biens, des produits, des fonds ou d'autres actifs, ou toute autre valeur équivalente :

- **comme moyen de paiement ou monnaie reconnue,**
- **comme instrument d'investissement.**

Cette interdiction inclut les activités liées au minage de cryptomonnaie. »

Art .6. - Les dispositions des articles 7 et 7 bis de la loi n° 05-01 du 27 Dhou El Hidja 1425 correspondant au 6 février 2005 susvisée, sont modifiées, complétées et rédigées comme suit:

« Art. 7 : Les assujettis doivent, chacun en ce qui le concerne, mettre en œuvre des mesures de diligence à l'égard de leurs clients**,** lorsqu' **:**

1- ils établissent des relations d'affaires ;

2- ils effectuent une transaction occasionnelle supérieure au seuil fixé par voie réglementaire, y compris dans les situations où la transaction est exécutée en une seule ou en plusieurs opérations entre lesquelles semble exister un lien ;

3- ils effectuent une transaction occasionnelle sous forme **de transfert** électronique au-dessus du seuil fixé par voie réglementaire ou plusieurs transactions qui semblent liées et dont le montant global dépasse le seuil fixé ;

4- il existe un soupçon de blanchiment de capitaux, de financement du terrorisme ou de prolifération des armes de destruction massive, indépendamment du seuil prévu par voie réglementaire ;

5- ils doutent de la véracité, de la pertinence ou de l'exactitude des données d'identification du client, précédemment, obtenues.

Les assujettis doivent identifier le client, qu'il soit permanent ou occasionnel, qu'il s'agisse d'une personne physique ou morale ou d'une **construction juridique** et vérifier son identité au moyen de documents, de données ou d'informations de sources fiables et indépendantes.

La fréquence de la mise à jour des informations nécessaires à la connaissance du client doit être proportionnelle par rapport au niveau de risque de blanchiment de capitaux, de financement du terrorisme et de financement de la prolifération des armes de destruction massive que représente la relation d'affaires, ainsi que dans les cas prévus aux tirets 4 et 5 du premier alinéa ci-dessus, sans toutefois dépasser une (1) année lorsque le niveau de risque lié au client est élevé.

Pour les mandataires et toute personne agissant pour le compte d'autrui, les assujettis doivent, également, vérifier que ces personnes sont mandatées à accomplir les missions dont ils sont investis et identifier et vérifier l'identité de ces personnes.

Les assujettis doivent également identifier le bénéficiaire effectif et prendre des mesures raisonnables pour vérifier son identité à l'aide des informations ou des données pertinentes obtenues d'une source fiable et **indépendante**, de sorte que l'assujetti s'assure de l'identité du bénéficiaire effectif.

Les assujettis doivent comprendre l'objet et la nature envisagés de la relation d'affaires et, le cas échéant, obtenir des informations en relation. »

"المادة 7 مكرر: يجب على الخاضعين تحديد واتخاذ إجراءات معقولة للتأكد من هوية المستفيدين الحقيقيين من زبائنهم الأشخاص المعنويين، من خلال المعلومات الآتية:

1- هوية الشخص أو الأشخاص الطبيعيين الذين يمتلكون في نهاية المطاف بصفة مباشرة أو غير مباشرة حصة تساوي أو تزيد عن السقف المحدد عن طريق التنظيم في رأس المال أو حقوق التصويت للشخص المعنوي،

2- في حالة وجود شكوك حول هوية المستفيدين الحقيقيين بعد تطبيق المطة (1) أعلاه أو عندما لا يمارس أي شخص طبيعي السيطرة بموجب المطة (1) أعلاه، يجب على الخاضعين التأكد من هوية الشخص أو الأشخاص الطبيعيين، إن وجدوا، الذين يمارسون بأي وسيلة أخرى سيطرة فعلية على الشخص المعنوي أو الترتيبات القانونية بما في ذلك السيطرة على مديريته أو هويته أو هيئته الرقابية أو جمعيته العامة،

3- في حال عدم تحديد أي شخص طبيعي في إطار تطبيق المطتين 1 أو 2 أعلاه، ينبغي على الخاضعين تحديد هوية الشخص الطبيعي ذي الصفة الذي يشغل موقع مسؤول إداري عال".

المادة 7: يتمم القانون رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 والمذكور أعلاه، بالمواد 7 مكرر 1 و7 مكرر 2 و8 مكرر وتحرر كما يأتي:

"المادة 7 مكرر 1: يتعين على الخاضعين أن يوفروا لديهم منظومة مناسبة لتسيير المخاطر تمكنهم من تحديد ما إذا كان الزبون المحتمل، أو الزبون الحالي، أو المستفيد الحقيقي شخصا معرضا سياسيا أو أحد أفراد أسرته أو شخصا مرتبطا به بشكل وثيق، واتخاذ جميع الإجراءات المعقولة التي تمكن من تحديد أصل الأموال ومصدر الثروة، والحرص على ضمان مراقبة معززة ومستمرة لعلاقة الأعمال.

ويتعّين على الخاضعين الحصول على الإذن من هيئة اتخاذ القرار للشخص المعنوي قبل الدخول في علاقة الأعمال أو الاستمرار فيها."

"المادة 7 مكرر2: إضافة إلى إجراءات العناية المطلوبة بالنسبة للزبائن والمستفيدين الحقيقيين، يجب على شركات التأمين وإعادة التأمين ووسطاء وسماسرة التأمين اتخاذ التدابير الآتية:

أ) تطبيق تدابير العناية الواجبة على المستفيدين من عقود التأمين على الحياة وغيرها من المنتجات التأمينية الاستثمارية، بمجرد تحديد أو تسمية هؤلاء المستفيدين من خلال:

1. الحصول على اسم الشخص بالنسبة للمستفيدين من الأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص المعنويين أو الترتيبات القانونية المذكورين تحديدا بالاسم؛

2. الحصول على معلومات كافية عن المستفيدين الذين تم تحديدهم من خلال صفات أو فئات أو عبر وسائل أخرى كالوصية، بحيث تتمكن شركات التأمين وإعادة التأمين ووسطاء وسماسرة التأمين من تحديد هوية المستفيد لحظة دفع التعويض،

3. التحقق من هوية المستفيدين المنصوص عليهم في 1 و2 من هذه المادة لحظة دفع التعويض،

ب) اعتبار المستفيد من وثيقة التأمين على الحياة كعامل خطر مرتبط من أجل تحديد مدى قابلية تطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة، وعند توصل شركات التأمين وإعادة التأمين ووسطاء وسماسرة التأمين إلى اعتبار المستفيد من التأمين على الحياة من الأشخاص المعنويين أو من الترتيبات القانونية ممثلا لمخاطر مرتفعة، يجب تطبيق إجراءات العناية الواجبة المعززة، وبما يشمل اتخاذ التدابير الملائمة لتحديد هوية المستفيد الحقيقي من عقد التأمين على الحياة والتحقق منها لحظة دفع التعويض.

« Art. 7 bis.- Les assujettis doivent identifier et prendre des mesures raisonnables pour vérifier l'identité des bénéficiaires effectifs de leurs clients personnes morales, au moyen des informations suivantes :

1-l'identité de la ou des personnes physiques qui détiennent, en dernier ressort, directement ou indirectement, une participation égale ou supérieure au seuil fixé par la réglementation dans le capital ou les droits de vote de la personne morale ;

2-en cas de doute sur l'identité des bénéficiaires effectifs après l'application du point (1) ou lorsqu'aucune personne physique n'exerce un contrôle conformément au point (1), les assujettis doivent vérifier l'identité de la ou des personnes physiques, le cas échéant, qui exercent par tout autre moyen un contrôle effectif sur la personne morale ou les constructions juridiques, y compris le contrôle de sa direction, de son identité, de son organe de surveillance ou de son assemblée générale ;

3-si aucune personne physique n'est identifiée dans le cadre de l'application des points 1 ou 2 ci-dessus, les assujettis doivent identifier la personne physique occupant un poste de haut responsable administratif ».

Art .7 : La loi n° 05-01 du 27 Dhou El Hidja 1425 correspondant au 6 février 2005 susvisée, est complétée par les articles 7 bis1, 7 bis2 et 8 bis rédigés comme suit :

« Art. 7 bis1.- Les assujettis doivent disposer d'un système approprié de gestion des risques leur permettant de déterminer si le client potentiel, le client existant ou le bénéficiaire effectif est une personne politiquement exposée ou un membre de sa famille ou une personne qui lui est étroitement liée, et prendre toutes les mesures raisonnables susceptibles de déterminer l'origine des fonds et la source de la richesse, tout en veillant à assurer une surveillance renforcée et continue de la relation d'affaires.

Les assujettis doivent obtenir l'autorisation de l'organe décisionnel de la personne morale avant d'établir ou de poursuivre une relation d'affaires."

« Art. 7 bis 2.- En sus des mesures de diligence requises pour les clients et les bénéficiaires effectifs, les compagnies d'assurance et de réassurance et les intermédiaires et courtiers d'assurance doivent prendre les mesures suivantes:

A-Appliquer des mesures de diligence raisonnable aux bénéficiaires des contrats d'assurance-vie et autres produits d'investissement en assurance, dès que ces bénéficiaires sont désignés ou nommés :

1-obtenir le nom de la personne concernant les bénéficiaires des personnes physiques ou morales ou des constructions juridiques désignés nominativement ;

2-obtenir des informations suffisantes sur les bénéficiaires désignés par des caractéristiques, des catégories ou d'autres moyens tels qu'un testament, permettant aux compagnies d'assurance et de réassurance, ainsi qu'aux intermédiaires et courtiers d'assurance, d'identifier le bénéficiaire au moment du paiement de l'indemnité ;

3-vérifier l'identité des bénéficiaires visés aux points 1 et 2 du présent article au moment du paiement de l'indemnité.

B-Considérer le bénéficiaire d'un contrat d'assurance-vie comme un facteur de risque lié pour déterminer l'applicabilité des mesures de diligence renforcées. Lorsque les compagnies d'assurance et de réassurance, ainsi que les intermédiaires et les courtiers d'assurance, considèrent que le bénéficiaire de l'assurance vie est une personne morale ou une construction juridique représentant un risque élevé, elles doivent appliquer des mesures de diligence renforcées, y compris des mesures appropriées pour identifier et vérifier l'identité du bénéficiaire effectif du contrat d'assurance vie au moment du paiement de l'indemnité.

ويتعين على شركات التأمين وإعادة التأمين ووسطاء وسماسرة التأمين إعداد واتخاذ التدابير اللازمة لتحديد ما إذا كان الشخص المعرض سياسياً مستفيداً أو مستفيدا حقيقياً من عقد التأمين على الحياة وعند الاقتضاء، يجب عليهم القيام بما يأتي:

1-إبلاغ هيئة اتخاذ القرار قبل دفع التعويضات من عائدات التأمين على الحياة وإجراء الفحص الدقيق لعلاقة الأعمال،
2-النظر في إرسال إخطار بالشبهة للهيئة المتخصصة."

"المادة 8 مكرر: يجب على كل شخص معنوي خاضع للقانون الجزائري أن يقوم بالتصريح بالمستفيد الحقيقي ضمن الآجال المنصوص عليها في التنظيم الساري المفعول، وأن يمسك سجلا خاصا ومحينا باستمرار، بالمعلومات المطلوبة عن المستفيدين الحقيقيين وأن تكون هذه المعلومات مطابقة لتلك المصرّح بها.

يجب على كل شخص معنوي الاحتفاظ بسجل المعلومات المطلوبة عن المستفيد الحقيقي لمدة لا تقل عن خمس (5) سنوات من تاريخ انقضاء الشخص المعنوي".

المادة 8: تعدل وتتمم أحكام المواد 10 مكرر و 10 مكرر3 و10 مكرر 5 و10 مكرر 9 من القانون رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي:

" المادة 10 مكرر: تتولى سلطات الضبط و/أو الإشراف و/أو الرقابة سن **أنظمة وتعليمات تطبيقية وخطوط توجيهية** في **مجال الوقاية ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل التي يجب على الخاضعين تنفيذها.**

ويجب على المنظمات غير الهادفة للربح تنفيذ تدابير الوقاية من تمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل المنصوص عليها في الأنظمة والتعليمات التطبيقية والخطوط التوجيهية ذات الصلة الصادرة عن سلطة الضبط و/أو الرقابة و/أو الاشراف المختصة.

تتولى سلطات الضبط و/أو الإشراف و/أو الرقابة مراقبة احترام الخاضعين والمنظمات غير الهادفة للربح للواجبات المنصوص عليها في هذا القانون والأنظمة والتعليمات التطبيقية والخطوط التوجيهية في مجال الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحتها.

تحدد شروط وكيفيات تطبيق هذه المادة، عند الاقتضاء، عن طريق التنظيم."

"المادة 10 مكرر3: تتولى السلطات المحددة أدناه، كل فيما يخصها، مهام الضبط و/أو الرقابة و/أو الإشراف الواردة في هذا القانون:

- الوزارة المكلفة بالداخلية: بالنسبة المنظمات غير الهادفة للربح،
-الوزارة المكلفة بالصناعة: بالنسبة لوكلاء بيع السيارات،
-الوزارة المكلفة بالمالية: بالنسبة لتجار الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة،
- الوزارة المكلفة بالثقافة والفنون: بالنسبة لتجار الأشياء العتيقة والتحف الفنية،
- الوزارة المكلفة بالسكن والعمران والمدينة: بالنسبة للأعوان العقاريين،
- الوزارة المكلفة بالرياضة: بالنسبة للرهانات والألعاب،
- اللجنة المصرفية: بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية والمصالح المالية لبريد الجزائر ومزودي خدمات الدفع والوسطاء المستقلين ومكاتب الصرف،

Les compagnies d'assurance et de réassurance, ainsi que les intermédiaires et les courtiers d'assurance doivent préparer et prendre les mesures nécessaires pour déterminer si une personne politiquement exposée est un bénéficiaire ou un bénéficiaire effectif d'un contrat d'assurance-vie, et le cas échéant, elles doivent :

1-informer l'organe de prise de décision, avant le paiement des indemnités issues de l'assurance-vie et procéder à un examen approfondi de la relation d'affaires ;

2- examiner l'opportunité d'envoyer une déclaration de soupçon à l'organe spécialisé. »

« Art. 8 bis.- Toute personne morale de droit algérien doit déclarer le bénéficiaire effectif dans les délais prévus par la réglementation en vigueur, tenir un registre spécial, constamment mis à jour, par les informations requises sur les bénéficiaires effectifs et veiller à ce que ces informations correspondent à celles déclarées.

Toute personne morale doit conserver le registre des informations requises sur le bénéficiaire effectif pendant une durée qui ne peut être inférieure à cinq (5) ans à compter de la date de dissolution de la personne morale. »

Art .8 : Les dispositions de l'article 10 bis, 10 bis3, 10 bis5 et 10 bis 9 de la loi n° 05-01 du 27 Dhou El Hidja 1425 correspondant au 6 février 2005 susvisée, sont modifiées, complétées et rédigées comme suit:

« Art. 10 bis.- Les autorités de régulation, de contrôle et/ou de surveillance élaborent des règlements, des instructions d'application et des lignes directrices dans le domaine de la prévention et de la lutte contre le blanchiment d'argent, le financement du terrorisme et le financement de la prolifération des armes de destruction massive dont les assujettis doivent appliquer.

Les organisations à but non lucratif doivent mettre en œuvre les mesures de prévention du financement du terrorisme et du financement de la prolifération des armes de destruction massive prévues par les règlements, les instructions d'application et les lignes directrices pertinents émanant des autorités de régulation, de contrôle et/ou de surveillance compétentes.

Les autorités de régulation, de contrôle et/ou de surveillance contrôlent également le respect par les assujettis et les organisations à but non lucratif des obligations prévues par la présente loi, les règlements, les instructions d'application et les lignes directrices en matière de prévention et de lutte contre le blanchiment d'argent, le financement du terrorisme et le financement de la prolifération des armes de destruction massive.

Les conditions et les modalités d'application du présent article sont fixées, le cas échéant, par voie réglementaire. »

« Art .10 bis 3.- Les autorités ci-après désignées, assurent, chacune en ce qui la concerne, les missions de régulation, de contrôle et/ou de surveillance prévues par la présente loi :

- **le ministère chargé de l'intérieur : pour les organisations à but non lucratif ;**
- **le ministère chargé de l'industrie : pour les concessionnaires de voitures ;**
- **le ministère chargé des finances : pour les marchands de pierres et métaux précieux ;**
- **le ministère chargé de la culture et des arts : pour les marchands d'objets d'antiquité et d'œuvres d'arts ;**
- **le ministère chargé de l'habitat, de l'urbanisme et de la ville : pour les agents immobiliers ;**
- **le ministère chargé des sports : pour les paris et les jeux ;**
- **la commission bancaire : pour les banques, les établissements financiers, les services financiers d'Algérie poste, les prestataires de services de paiement, les courtiers indépendants et les bureaux de change ;**

-لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها: بالنسبة للوسطاء في عملية البورصة ولماسكي الحسابات حافظي السندات، وهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة وشركات رأسمال الاستثمار ومستشاري التمويل التشاركي، وشركات تسيير صناديق الاستثمار،

- السلطة المكلفة بالرقابة على التأمينات: بالنسبة لشركات التأمين وإعادة التأمين وسماسرة التأمين،

- الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين: بالنسبة للمحامين،

- الغرفة الوطنية للموثقين: بالنسبة للموثقين،

- الغرفة الوطنية للمحضرين القضائيين: بالنسبة للمحضرين القضائيين،

- المجلس الوطني للمحاسبة: بالنسبة لمحافظي الحسابات وخبراء المحاسبة والمحاسبين المعتمدين،

- المديرية العامة للجمارك: بالنسبة للوكلاء الجمركيين،

- الهيئة المتخصصة: بالنسبة للأشخاص الخاضعين الذين لا توجد لديهم هيئة إشراف ورقابة محددة بموجب القانون.

"المادة 10 مكرر5: يجب على المؤسسات المالية المراسلة في إطار علاقات المراسلة البنكية عبر الحدود أو العلاقات المماثلة الأخرى، اتخاذ الإجراءات التالية بشأن المؤسسات المستجيبة:

- التعرف والتحقق من هوية المؤسسات التي يقيمون معها علاقات بنكية مراسلة وجمع معلومات كافية عنها للتوصل إلى فهم كامل لطبيعة عملها،

- استخدام المعلومات المتاحة للجمهور للتعرف على سمعة المؤسسة ومستوى الرقابة التي تخضع لها والتحقق مما إذا كانت قد خضعت لتحقيق بشأن تبييض الأموال و/أو تمويل الإرهاب و/أو تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل أو لإجراء من قبل سلطة رقابية،

-تقييم الضوابط التي تستخدمها المؤسسة لمكافحة تبييض الأموال و/أو تمويل الإرهاب أو/أو تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل،

- الحصول على موافقة هيئة اتخاذ القرار للشخص المعنوي قبل الدخول في علاقة مع المراسل الأجنبي،

- تحديد التزامات الطرفين كتابيا بين المؤسسة المالية المراسلة والمؤسسة المستجيبة،

- فهم مسؤوليات ودور كل من المؤسسة المراسلة والمؤسسة المستجيبة في مجال مكافحة تبييض الأموال و/أو تمويل الإرهاب و/أو تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل بشكل واضح.

يجب على المؤسسات المالية التي تسمح باستخدام حسابات الدفع المراسلة، أن تتأكد من أن البنك المستجيب قد أدى التزامات العناية الواجبة تجاه الزبائن الذين لديهم إمكانية الوصول المباشر إلى حسابات البنك المراسل، إلى جانب التأكد من قدرته على توفير معلومات العناية الواجبة تجاه الزبائن عند طلب البنك المراسل.

ويحظر على المؤسسات المالية الدخول في علاقة مراسلة بنكية مع بنوك صورية أو الاستمرار فيها، ويجب أن تتأكد من أن المؤسسة المالية المستجيبة لا تسمح بأن يتم استخدام حساباتها من قبل البنوك الصورية."

- la commission d'organisation et de surveillance des opérations de bourse : pour les intermédiaires en opérations de bourse, les teneurs de comptes conservateurs de titres, les organismes de placement collectif en valeurs mobilières, les sociétés de capital investissement, les consultant de financement participatif (Crowd-Funding) et les sociétés de gestion des fonds d'investissement,

- l'autorité chargée du contrôle des assurances : pour les compagnies d'assurances et de réassurance et les courtiers d'assurances ;

- le conseil national des ordres des avocats : pour les avocats ;

- la chambre nationale des notaires : pour les notaires ;

- la chambre nationale des huissiers de justice : pour les huissiers de justice ;

- le conseil national de la comptabilité : pour les commissaires aux comptes, les experts comptables et les comptables agréés ;

- la direction générale des douanes : pour les commissionnaires en douanes ;

- l'organe spécialisé : pour les personnes assujetties ne disposant pas d'une autorité de supervision et de contrôle désignée en vertu de la loi. »

« Art. 10 bis 5.- Les institutions financières correspondantes doivent, dans le cadre des relations de correspondance bancaire transfrontalières ou d'autres relations similaires, prendre les mesures suivantes concernant les institutions répondantes :

- **Identifier et vérifier l'identité des institutions avec lesquelles elles établissent des relations de correspondant bancaire et recueillir suffisamment d'informations pour comprendre pleinement la nature de leurs activités,**
- **Utiliser les informations publiquement disponibles pour connaitre la réputation de l'institution et le niveau de contrôle auquel elle est soumise, et vérifier si elle a fait l'objet d'enquêtes pour blanchiment d'argent, financement du terrorisme ou financement de la prolifération des armes de destruction massive, ou de procédures de la part d'une autorité de contrôle,**
- **Évaluer les contrôles mis en place par l'institution pour lutter contre le blanchiment d'argent, le financement du terrorisme et/ou le financement de la prolifération des armes de destruction massive,**
- **Obtenir l'approbation de l'organe de prise de décision de la personne morale avant d'établir une relation avec un correspondant étranger,**
- **Définir par écrit les obligations respectives de l'institution financière correspondante et de l'institution répondante,**
- **Comprendre clairement les responsabilités et les rôles des institutions correspondantes et répondantes en matière de lutte contre le blanchiment d'argent, le financement du terrorisme et/ou le financement de la prolifération des armes de destruction massive.**

Les institutions financières qui autorisent l'utilisation de comptes de paiement correspondants doivent s'assurer que la banque répondante a rempli ses obligations de diligence raisonnable à l'égard des clients ayant la possibilité d'accès direct aux comptes de la banque correspondante, et qu'elle est capable de fournir les informations de diligence raisonnable à l'égard des clients en cas de demande de la banque correspondante.

Il est interdit aux institutions financières d'établir ou de maintenir des relations de correspondant bancaire avec des banques fictives. Elles doivent s'assurer que la banque répondante ne permet pas l'utilisation de ses comptes par des banques fictives. »

"المادة 10 مكرر 9: يجب على الخاضعين تطبيق تدابير العناية الواجبة المعزّزة التي تتناسب مع درجة المخاطر، على علاقات الأعمال والعمليات التي تتم مع الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين أو الترتيبات القانونية بما في ذلك المؤسسات المالية من الدول التي تحددها وتعممها الهيئة المتخصصة، سواء كان هذا التحديد بناء على ما تحدده الهيئة الدولية المتخصصة أو بناءً على ما ترتئيه الهيئة المتخصصة بشكل مستقل، وتشمل هذه التدابير:

1-إجراءات العناية الواجبة المعززة المنصوص عليها في هذا القانون،

2-أية تدابير أو إجراءات معززة إضافية يتم تعميمها من طرف الهيئة المتخصصة، بما في ذلك تحديد المخاوف المتعلقة بأوجه الضعف في أنظمة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل في الدول الأخرى،

3-أية إجراءات أخرى معززة لها تأثير مماثل في تخفيض المخاطر. "

المادة 9: يتمم القانون رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق6 فبراير سنة 2005 والمذكور أعلاه، بالمواد 10مكرر10 و10 مكرر11 و10مكرر12 و10 مكرر13 و10 مكرر14 و10مكرر15 و10 مكرر 16 و15 مكرر2، وتحرر كما يأتي:

"المادة 10 مكرر10: يجب على الخاضعين تطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة المنصوص عليها في هذا القانون، على نحو يشمل التدابير المضادة المتناسبة مع درجة المخاطر المحددة في التعميمات التي تصدرها سلطات الضبط و/أو الرقابة و/أو الإشراف، استناداً إلى بيانات الهيئة الدولية المتخصصة أو ما تقرره الهيئة المتخصصة من تدابير بصورة مستقلة".

"المادة 10 مكرر11: تصدر الهيئة المتخصصة التعميمات المرتبطة بأوجه الضعف في أنظمة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل في الدول الأخرى.

وتتولى الهيئة المتخصصة إبلاغ السلطات المختصة بهذه التعميمات وتنشرها على موقعها الإلكتروني.

وتتولى سلطات الضبط و/أو الرقابة و/أو الإشراف إبلاغ الخاضعين التابعين لهم بذلك."

"المادة 10 مكرر 12: يجب على الخاضعين قبل إقامة علاقة أعمال أو تنفيذ أي عملية، بما في ذلك العمليات العرضية، مع ترتيبات قانونية غير مقيمة أو هياكل مماثلة مثل الصناديق الاستئمانية أو الترتيبات القانونية الأجنبية الأخرى، تحصيل المعلومات التالية:

- التسمية الكاملة للكيان،

- عناصر تكوين الكيان، بما في ذلك القانون الأساسي أو العقود التأسيسية، أو أي وثيقة تسجيل رسمية أخرى في بلد المنشأ،

- فهم طبيعة علاقة الأعمال والغرض منها،

- هوية المؤسس أو الوصي، أو الولي، أو المستفيدين أو فئة المستفيدين، بالإضافة إلى أي شخص طبيعي آخر يمارس سيطرة فعلية على الهيكل، بما في ذلك من خلال سلسلة السيطرة/الملكية،

- هوية المستفيدين الحقيقيين، بما في ذلك أي شخص طبيعي، الذي في آخر المطاف، يملك أو يسيطر على الكيان، بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال الحصص أو الأسهم أو أي أداة قانونية أخرى،

- السلطات الممنوحة للأشخاص المعنيين وكذلك أسماء وأدوار الأشخاص الذين يشغلون وظائف الادارة أو التسيير،

- الأهداف التي يسعى الكيان إلى تحقيقها، وكذلك أساليب إدارة وتمثيل الكيان، بما في ذلك كل معلومة حول طريقة اتخاذ القرارات،

« Art. 10 bis 9.- Les assujettis doivent appliquer des mesures de diligence raisonnable renforcées, proportionnées au niveau de risque, pour les relations d'affaires et les opérations impliquant des personnes physiques ou morales ou des constructions juridiques, y compris les institutions financières, des pays désignés et publiés par l'organe spécialisée, que cette désignation repose sur les conclusions de l'autorité internationale compétente ou sur l'appréciation indépendante de l'organe spécialisé. Ces mesures incluent :

1. Les procédures de diligence raisonnable renforcée prévues par la présente loi,

2. Toute mesure ou procédure supplémentaire publiée par l'organe spécialisé, y compris les préoccupations relatives aux défaillances des systèmes de lutte contre le blanchiment d'argent, le financement du terrorisme et le financement de la prolifération des armes de destruction massive dans d'autres pays,

3. Toutes autres mesures renforcées ayant un effet similaire d'atténuation des risques. »

Art. 9 : La loi n° 05-01 du 27 Dhou El Hidja 1425 correspondant au 6 février 2005 susvisée, est complétée par les articles 10 bis10, 10 bis11, 10 bis12, 10 bis13, 10 bis14, 10 bis15, 10 bis16 et 15 bis2 rédigés comme suit :

« Art. 10 bis 10. - Les assujettis doivent appliquer les mesures de diligence raisonnable renforcée prévues par la présente loi, y compris les contre-mesures proportionnées au niveau de risque, telles que définies dans les circulaires publiées par les autorités de régulation, de contrôle et/ou de surveillance, sur la base des données de l'autorité internationale compétente, ou toutes mesures que l'organe spécialisé décide de manière indépendante. »

« Art. 10 bis 11. - L'organe spécialisé publie des circulaires relatives aux lacunes des systèmes de lutte contre le blanchiment d'argent, le financement du terrorisme et le financement de la prolifération des armes de destruction massive dans d'autres pays.

L'organe spécialisé doit informer les autorités compétentes de ces circulaires et les publie sur son site web.

Les autorités de régulation, de contrôle et/ou de surveillance informent les assujettis sous leur supervision de ces circulaires. »

« Art.10 bis 12.- Avant d'établir une relation d'affaires ou d'exécuter toute opération, y compris les opérations occasionnelle, avec des constructions juridiques non résidentes ou des structures similaires telles que des trusts ou d'autres constructions juridiques étrangères, les assujettis doivent recueillir les informations suivantes :

- La dénomination complète de l'entité,

- Les éléments constitutifs de l'entité, y compris ses statuts ou contrats constitutifs, ou tout autre document d'enregistrement officiel dans le pays d'origine,

- La compréhension de la nature et de l'objet de la relation d'affaires,

- L'identité du fondateur, du tuteur testamentaire, du tuteur, des bénéficiaires ou des catégories de bénéficiaires, ainsi que de toute autre personne physique exerçant un contrôle effectif sur la structure, y compris via une chaîne de contrôle/propriété,

- L'identité des bénéficiaires effectifs, y compris toute personne physique qui, en dernier ressort, possède ou contrôle l'entité, directement ou indirectement, via des parts, actions ou tout autre instrument juridique,

- Les pouvoirs accordés aux personnes concernées, ainsi que les noms et les rôles des personnes occupant des fonctions d'administration ou de gestion,

- Les objectifs que l'entité vise à atteindre, ses méthodes de gestion et de représentation, y compris les informations sur les processus décisionnels,

- عنوان المقر الاجتماعي، وإذا كان مختلفا، عنوان أحد أماكن النشاط الرئيسية وكذلك مكان إقامة الممثل القانوني للكيان،

- المستندات الإضافية اللازمة لإقامة سلسلة السيطرة/الملكية، لاسيما عندما يكون هيكل السيطرة معقدًا، أو عندما يتعلق الأمر بعدة وسطاء أو بلدان.

يجب على الخاضعين التحقق من المعلومات المذكورة أعلاه عن طريق كل مستند ثبوتي والاحتفاظ بنسخة من هذه المستندات."

"المادة 10 مكرر 13: يجب على الخاضعين لتحديد المستفيدين الحقيقيين من الترتيبات القانونية أو الصناديق الاستئمانية أو الكيانات القانونية الأجنبية والتحقق منهم، تطبيق التدابير الآتية:

- تحصيل معلومات كاملة تمكن من تحديد كل مستفيد حقيقي، بما في ذلك أي شخص طبيعي يمارس سيطرة مباشرة أو غير مباشرة على الكيان، وكذلك أولئك الذين يملكون حقوقًا اقتصادية أو مالية أو حقوق التسيير؛
- طلب معلومات إضافية حول طبيعة ومدى مساهمة كل مستفيد حقيقي، بما في ذلك حقوق الملكية أو السيطرة أو التأثير الذي يمارسه، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر؛
- التحقق من هوية كل مستفيد حقيقي، بناءً على مستندات ثبوتية ومستقلة وموثوقة، مثل السجلات الرسمية أو المستندات الموثقة أو أي مستند آخر مصادق عليه؛

- التأكد من تحيين المعلومات الخاصة بالمستفيدين الحقيقيين بانتظام، لا سيما في حالة حدوث تغييرات محسوسة في هيكل رقابة أو ملكية الكيان؛

- الاحتفاظ بنسخة من جميع الوثائق والمعلومات التي تم الحصول عليها والمتعلقة بالمستفيدين؛
- تطبيق أي تدبير آخر ضروري لتحقيق مستوى عال في تحديد هوية المستفيدين الحقيقيين والتحقق منهم."

"المادة 10 مكرر 14: دون الإخلال بالمتابعات الجزائية المحتملة، يتعرض الخاضعون والمنظمات غير الهادفة للربح الذين يخالفون أحكام هذا القانون و/أو نصوصه التطبيقية أو يخالفون الأنظمة و/أو التعليمات التطبيقية و/أو الخطوط التوجيهية في مجال الوقاية من تبييض الأموال و/أو تمويل الإرهاب و/أو تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، المنشورة بالطرق الرسمية، أو لم يذعنوا لأمر أو لم يأخذوا في الحسبان التحذير، إلى العقوبات التأديبية و/أو المالية المنصوص عليها في هذا القانون،

يمكن الطعن في العقوبات التأديبية و/أو المالية وفقا للأحكام المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريي المفعول."

- **l'adresse du siège social et, si différente, l'adresse d'un des principaux lieux d'activité, ainsi que le domicile du représentant légal de l'entité,**

- **les documents supplémentaires nécessaires pour établir la chaîne de contrôle/propriété, notamment lorsque la structure du contrôle est complexe ou implique plusieurs intermédiaires ou pays.**

Les assujettis doivent vérifier les informations susvisées à l'aide de tout document probant et en conserver une copie de ces documents. »

« Art. 10 bis 13.- Les assujettis doivent appliquer les mesures ci-dessous, pour identifier et vérifier les bénéficiaires effectifs des constructions juridiques, trusts ou entités juridiques étrangères :

- **Recueillir des informations complètes permettant d'identifier chaque bénéficiaire effectif, y compris toute personne physique exerçant un contrôle direct ou indirect sur l'entité, ainsi que ceux détenant des droits économiques, financiers ou des droits de gestion,**

- **Demander des informations supplémentaires sur la nature et l'étendue de la participation de chaque bénéficiaire effectif, y compris ses droits de propriété, de contrôle ou de l'influence qu'il exerce directement ou indirectement,**

- **Vérifier l'identité de chaque bénéficiaire effectif à l'aide de documents probants, indépendants et fiables, tels que des registres officiels, des documents certifiés ou tout autre document légalisé,**

- **S'assurer que les informations sur les bénéficiaires effectifs sont mises à jour régulièrement, notamment en cas de changements significatifs dans la structure de contrôle ou de propriété de l'entité,**

- **Conserver une copie de tous les documents et informations obtenus relatifs aux bénéficiaires,**

- **Appliquer toute autre mesure nécessaire pour garantir un niveau élevé d'identification et de vérification des bénéficiaires effectifs ».**

« Art. 10 bis14 .- Sans préjudice des poursuites pénales éventuelles, les assujettis et les organisations à but non lucratif qui enfreignent les dispositions de la présente loi et/ou de ses textes d'application ou transgressent les règlements, les instructions d'application et/ou les lignes directrices en matière de prévention et de lutte contre le blanchiment d'argent, le financement du terrorisme et/ou le financement de la prolifération des armes de destruction massive, publiés par les voies officielles, ou qui ne se conforment pas à un ordre ou ne tiennent pas compte d'un avertissement, sont passibles des sanctions disciplinaires et/ou financières prévues par la présente loi.

Les sanctions disciplinaires et/ou financières peuvent faire l'objet d'un recours conformément aux dispositions de la législation et de la réglementation en vigueur. »

"المادة 10 مكرر 15: دون الاخلال بالمتابعات الجزائية المحتملة، توقع سلطات الضبط و/أو الرقابة و/أو الإشراف المختصة على المنظمات غير الهادفة للربح أو على الخاضعين و/أو على مسيريهم و/ أو أعوانهم في حالة مخالفتهم أحكام هذا القانون و/أو نصوصه التطبيقية و/أو الأنظمة و/أو التعليمات التطبيقية و/أو الخطوط التوجيهية في مجال الوقاية من تبييض الأموال و/أو تمويل الإرهاب و/أو تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، أو لم يذعنوا لأمر أو لم يأخذوا في الحسبان التحذيرات الموجهة لهم، في حالة عدم اتخاذهم للتدابير التصحيحية التي تحددها وبعد تمكينهم من تقديم توضيحات، عقوبة أو أكثر من العقوبات الآتية:

-الإنذار،
- التوبيخ،
-المنع من ممارسة بعض العمليات وغيرها من أنواع الحد الأخرى من ممارسة النشاط،
- التوقيف المؤقت لمسير و/أو لعون أو أكثر،
- إنهاء مهام شخص أو أكثر من هؤلاء الأشخاص،
- تعليق الاعتماد أو سحبه.

غير أنه إذا كان التشريع أو التنظيم الساريي المفعول ينصان على عقوبات أشّد، فإن هذه الأخيرة هي الواجبة التطبيق."

"المادة 10 مكرر 16: يمكن سلطات الضبط و/أو الرقابة و/أو الإشراف أن توقع على الخاضعين في حالة عدم اتخاذهم التدابير التصحيحية التي تحددها وبعد تمكينهم من تقديم توضيحات، عقوبات مالية تقدر بـ 5% من رقم الأعمال دون احتساب الرسوم، المحقق في الجزائر خلال آخر سنة مالية مختتمة، وإذا كان مرتكب المخالفة لا يملك رقم أعمال محدد فتقدر العقوبة المالية بـ5.000.000دج.

كما يمكن لسلطات الضبط و/أو الرقابة و/أو الاشراف أن توقع على رؤساء وأعضاء مجالس إدارة المؤسسات المالية والمؤسسات والمهن غير المالية المحددة أو مسيريها أو ممثليها أو المفوضين عنها أو مستخدميها عقوبة مالية تقدر بـ 500.000 دج.

وتوقع على المنظمات غير الهادفة للربح و/أو رؤسائها و/أو أعضاء هيآتها التنفيذية عقوبات مالية تقدر بـ 300.000 دج.

يتم تحصيل العقوبات المالية من قبل الخزينة العمومية".

"المادة 15 مكرر 2: مع مراعاة التشريع المتعلق بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، تتولى لجنة التنسيق لاسيما:

-المساهمة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل،
-ضمان التنسيق وتبادل المعلومات العملياتية بين السلطات المختصة بهدف تحسين فعاليتها في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل،

-طلب المعلومات والبيانات ذات الصلة من السلطات المختصة في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، سواء كانت ممثلة في لجنة التنسيق أم غير ممثلة.

تحدد شروط وكيفيات تطبيق هذه المادة، عند الاقتضاء، عن طريق التنظيم".

« Art. 10 bis15 .- Sans préjudice des poursuites pénales éventuelles, les autorités de régulation, de contrôle et/ou de surveillance compétentes peuvent infliger aux organisations à but non lucratif, aux assujetties, à leurs dirigeants et/ou employés, en cas de violation des dispositions de la présente loi, ses textes d'application, les règlements, les instructions d'application ou les lignes directrices en matière de prévention et de lutte contre le blanchiment d'argent, le financement du terrorisme et/ou le financement de la prolifération des armes de destruction massive, ou qui n'ont pas déféré à une injonction ou n'ont pas tenu compte de la mise en garde qui leurs sont adressée, après leur avoir donné la possibilité de présenter des explications et en cas de non-adoption des mesures correctives requises, une ou plusieurs des sanctions suivantes :

- **L'avertissement ;**
- **Le blâme ;**
- **L'interdiction d'exercice de certaines opérations et autres mesures de restriction à l'exercice de l'activité ;**
- **La suspension temporaire d'un ou de plusieurs dirigeants et/ou employés ;**
- **La cessation des fonctions d'une ou de plusieurs de ces personnes ;**
- **La suspension ou le retrait de l'agrément.**

Toutefois, si la législation ou la réglementation en vigueur prévoit des sanctions plus sévères, celles-ci sont seules applicables obligatoirement ».

« Art. 10 bis 16.- Les autorités de régulation, de contrôle et/ou de surveillance peuvent infliger aux assujetties en cas de non-adoption des mesures correctives requises et après leur avoir donné la possibilité de présenter des explications, des sanctions financières équivalant à 5 % du chiffre d'affaires hors taxes réalisé en Algérie au cours du dernier exercice clos, et si l'auteur de l'infraction n'a pas de chiffre d'affaires déterminé, la sanction financière est fixée à 5.000.000 DA.

Les autorités de régulation, de contrôle et/ou de surveillance peuvent également infliger aux présidents et membres des conseils d'administration des institutions financières et des institutions et professions non financières désignées, à leurs dirigeants, représentants, mandataires ou employés, une sanction financière de 500.000 DA.

Elles peuvent infliger aux organisations à but non lucratif, à leurs présidents et/ou aux membres de leurs organes exécutifs une sanction financière de 300.000 DA.

Les sanctions financières sont recouvrées par le Trésor public ».

« Art.15 bis 2.- Dans le respect de la législation relative à la protection des données à caractère personnelle, le Comité de coordination est chargé notamment :

- **de contribuer à la mise en œuvre de la stratégie nationale de lutte contre le blanchiment d'argent, le financement du terrorisme et le financement de la prolifération des armes de destruction massive,**
- **d'assurer la coordination et l'échange d'informations opérationnelles entre les autorités compétentes afin d'améliorer leur efficacité dans la lutte contre le blanchiment d'argent, le financement du terrorisme et le financement de la prolifération des armes de destruction massive,**
- **de demander des informations et données pertinentes aux autorités compétentes dans le domaine de la lutte contre le blanchiment d'argent, le financement du terrorisme et le financement de la prolifération des armes de destruction massive, qu'elles soient représentées ou non au sein du Comité de coordination.**

Les conditions et les modalités d'application du présent article sont fixées, le cas échéant, par voie réglementaire »

المادة 10: تعدل وتتمم أحكام المادتين 18 مكرر1 و20 مكرر من القانون رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي:

"المادة 18 مكرر 1: يجب على الخاضعين تطبيق التدابير المتعلقة بحظر نشاط الأشخاص والكيانات الإرهابية المسجلين في القائمة الوطنية للأشخاص والكيانات الإرهابية، وكذا إجراءات تجميد و/أو حجز أموالهم ومنع التعامل معهم، طبقا للأحكام المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريي المفعول."

"المادة 20 مكرر: تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية، لجنة لمتابعة العقوبات الدولية المستهدفة، تكلف بمتابعة قرارات مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة المتخذة تحت البند السابع (7) من ميثاق الأمم المتحدة، والقوائم الناجمة عن تطبيقها.

تحدد تشكيلة وتنظيم وسير لجنة متابعة العقوبات الدولية المستهدفة عن طريق التنظيم".

المادة 11: يتمم القانون رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 والمذكور أعلاه، بالمادة 20 مكرر1 وتحرر كما يأتي:

"المادة 20 مكرر 1: يتم تجميد و/أو حجز أموال الأشخاص والكيانات الإرهابية المتخذة تطبيقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة فورا ودون تأخير ودون سابق إنذار من طرف القائمين بالتنفيذ.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم."

المادة 12: تعدل وتتمم أحكام المادة 27 من القانون رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي:

"المادة 27: في إطار مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، يجب على السلطات المختصة، بشكل تلقائي أو عند الطلب وعلى نحو سريع، وفقا للاتفاقيات الثنائية والاتفاقيات متعددة الأطراف والالتزامات الدولية للجزائر، التعاون وتبادل المعلومات مع الجهات النظيرة بالخارج، بشرط أن تكون هذه الجهات خاضعة للسر المهني بنفس الضمانات المحددة في الجزائر، ومراعاة المعاملة بالمثل والمبادئ الأساسية للنظام القانوني في الجزائر."

المادة 13: يتمم القانون رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 والمذكور أعلاه، بالمواد 27 مكرر و 30 مكرر 1 و30 مكرر2 و31 مكرر، وتحرر كما يأتي:

"المادة 27 مكرر: دون الإخلال بأحكام المادة 27 المذكورة أعلاه، يجب على السلطات المختصة أن تتبادل المعلومات بصورة بناءة وفعّالة وبشكل سريع مع الجهات الأجنبية النظيرة فيما يتعلق بالمعلومات الأساسية والمعلومات المتعلقة بالمستفيدين الحقيقيين من الأشخاص المعنويين والترتيبات القانونية، على أن يشمل هذا التعاون لاسيما ما يأتي:

1- إتاحة المعلومات الأساسية والمعلومات المرتبطة بالمستفيدين الحقيقيين المحتفظ بها،

2- تبادل المعلومات حول المساهمين،

3-استخدام الصلاحيات المرتبطة بالسلطات المختصة للحصول على معلومات حول المستفيدين الحقيقيين نيابةً عن السلطات الأجنبية النظيرة."

Art. 10 : Les dispositions des articles 18 bis 1 et 20 bis de la loi n° 05-01 du 27 Dhou El Hidja 1425 correspondant au 6 février 2005 susvisée, sont modifiées, complétées et rédigées comme suit:

« Art. 18 bis 1.- Les assujetties doivent appliquer les mesures relatives à l'interdiction des activités des personnes et entités terroristes inscrites sur la liste nationale des personnes et entités terroristes, ainsi que les procédures de gel et/ou de saisie de leurs fonds et l'interdiction de toute transaction avec elles, conformément aux dispositions de la législation et de la réglementation en vigueur ».

« Art. 20 bis .- Il est créé auprès du ministère chargé des Affaires étrangères un comité de suivi des sanctions internationales ciblées, chargé du suivi des décisions du Conseil de sécurité de l'Organisation des Nations unies prises en vertu du Chapitre VII de la Charte des Nations Unies et des listes résultant de leur application.

La composition, l'organisation et le fonctionnement du comité de suivi des sanctions internationales ciblées sont fixés par voie réglementaire ».

Art. 11 : La loi n° 05-01 du 27 Dhou El Hidja 1425 correspondant au 6 février 2005 susvisée, est complétée par l'article 20 bis1 rédigé comme suit :

« Art. 20 bis 1.- Le gel et/ou la saisie des fonds des personnes et entités terroristes pris en application des résolutions pertinentes du Conseil de sécurité est effectué immédiatement, sans délai et sans préavis par les chargés d'exécution.

Les modalités d'application du présent article sont fixées par voie réglementaire ».

Art. 12 : Les dispositions de l'article 27 de la loi n° 05-01 du 27 Dhou El Hidja 1425 correspondant au 6 février 2005 susvisée, sont modifiées, complétées et rédigées comme suit :

« Art. 27. - Dans le cadre de la lutte contre le blanchiment d'argent, le financement du terrorisme et le financement de la prolifération des armes de destruction massive, les autorités compétentes doivent coopérer et échanger des informations avec leurs homologues à l'étranger, de manière automatique, ou sur demande et de manière rapide, conformément aux accords bilatéraux et multilatéraux et aux obligations internationales de l'Algérie, à condition que ces autorités soient soumises au secret professionnel avec les mêmes garanties que celles prévues en Algérie et dans le respect de la réciprocité et des principes fondamentaux du système juridique algérien ».

Art. 13 : La loi n° 05-01 du 27 Dhou El Hidja 1425 correspondant au 6 février 2005 susvisée, est complétée par les articles 27 bis, 30 bis 1, 30 bis 2 et 31 bis rédigés comme suit :

« Art. 27 bis.- Sans préjudice des dispositions de l'article 27 susmentionné, les autorités compétentes doivent échanger d'une manière constructive, efficace et rapide les informations avec leurs homologues étrangères concernant les informations de base et celles relatives aux bénéficiaires effectifs des personnes morales et des constructions juridiques. Cette coopération comprend notamment :

1-La mise à disposition des informations de base et des informations relatives aux bénéficiaires effectifs conservées ;
2-L'échange d'informations sur les actionnaires ;
3-L'utilisation des pouvoirs dont disposent les autorités compétentes pour obtenir des informations sur les bénéficiaires effectifs pour le compte des autorités étrangères homologues. »

"المادة 30 مكرر 1: يؤهل ضباط الشرطة القضائية والجهات القضائية، إضافة إلى الصلاحيات التي يتمتعون بها بموجب قانون الإجراءات الجزائية والتشريع الساري المفعول، في إطار مكافحة الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم الأصلية المرتبطة بها للقيام بما يأتي:

1. إجراء التحقيقات المالية الموازية مباشرة وبصفة آلية وممنهجة،

2. تشكيل فرق تحقيق مشتركة دائمة أو مؤقتة لإجراء تحقيقات متخصصة بما في ذلك إجراء التحقيقات المالية أو التحري عن الأصول أو إجراء تحقيقات مشتركة مع السلطات المختصة في الدول الأخرى."

"المادة 30 مكرر 2: زيادة على ضباط وأعوان الشرطة القضائية المنصوص عليهم في قانون الإجراءات الجزائية، يؤهل للقيام بعمليات المراقبة ومعاينة الجرائم المنصوص عليها في المادة 32 مكرر1، الموظفون التابعون للأسلاك الخاصة بالمراقبة التابعة للإدارة المكلفة بالتجارة والإدارة المكلفة بالضرائب".

"المادة 31 مكرر: دون الإخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول، يعاقب كل من يخالف أحكام المادة 6 مكرر من هذا القانون، بالحبس من شهرين (2) إلى سنة (1) وبالغرامة من 200.000 دج إلى 1.000.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين".

المادة 14: تعدل وتتمم أحكام المادة 32 من القانون رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي:

"المادة 32: دون الإخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول، يعاقب كل من يمتنع عمدا وبسابق معرفة، عن تحرير و/أو إرسال الإخطار بالشبهة المنصوص عليه في هذا القانون، بالحبس من ستة (6) أشهر إلى سنتين (2) والغرامة من .1.000.000 دج إلى 20.000.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين."

المادة 15: يتمم القانون رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 والمذكور أعلاه، بالمواد 32 مكرر و32 مكرر1 و32 مكرر2 و32 مكرر3 و32 مكرر 4، وتحرر كما يأتي:

"المادة 32 مكرر: دون الإخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول، يعاقب رؤساء وأعضاء مجالس إدارة المؤسسات المالية والمؤسسات والمهن غير المالية المحددة أو مالكيها أو مسيريها أو ممثليها أو المفوضين عنها أو مستخدميها الذين أبلغوا عمدا صاحب الأموال أو العمليات موضوع الإخطار بالشبهة، بوجود هذا الإخطار أو أطلعوه على المعلومات والنتائج ذات الصلة، بالحبس من سنة (1) إلى سنتين (2) والغرامة من 2.000.000 دج إلى 20.000.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين".

« Art. 30 bis 1 .- Les officiers de police judiciaire et les juridictions, en plus des prérogatives dont ils disposent en vertu du code de procédure pénale et de la législation en vigueur, sont habilités, dans le cadre de la lutte contre les infractions prévues par la présente loi et les infractions d'origine connexe, à :

1- mener des enquêtes financières parallèles de manière directe, automatique et systématique ;

2- constituer des équipes d'enquête conjointes permanentes ou temporaires pour mener des enquêtes spécialisées, y compris des enquêtes financières, des investigations sur les actifs ou des enquêtes conjointes avec les autorités compétentes d'autres États. »

« Art. 30 bis 2.- Outre les officiers et agents de police judiciaire mentionnés dans le code de procédure pénale, les fonctionnaires appartenant aux corps spécialisés de contrôle relevant de l'administration chargée du commerce et de l'administration chargée des impôts sont habilités à effectuer des opérations de surveillance et à constater les infractions prévues à l'article 32 bis 1. »

« Art. 31 bis .- Sans préjudice des peines plus sévères prévues par la législation en vigueur, quiconque enfreint les dispositions de l'article 6 bis de la présente loi est puni d'un emprisonnement de deux (2) mois à un (1) an et d'une amende de 200.000 DA à 1.000.000 DA ou de l'une de ces deux peines ».

Art.14 : Les dispositions de l'article 32 de la loi n° 05-01 du 27 Dhou El Hidja 1425 correspondant au 6 février 2005 susvisée, sont modifiées, complétées et rédigées comme suit :

« Art. 32 .- Sans préjudice des peines plus sévères prévues par la législation en vigueur, quiconque refuse sciemment et en connaissance de cause d'établir et/ou d'envoyer la déclaration de soupçon prévu par la présente loi, est puni d'un emprisonnement de six (6) mois à deux (2) ans et d'une amende de 1.000.000 DA à 20.000.000 DA ou de l'une de ces deux peines . »

Art. 15: La loi n° 05-01 du 27 Dhou El Hidja 1425 correspondant au 6 février 2005 susvisée, est complétée par les articles 32 bis, 32 bis 1, 32 bis 2, 32 bis 3 et 32 bis 4 rédigés comme suit :

« Art 32 bis : Sans préjudice des peines plus sévères prévues par la législation en vigueur, les présidents et membres des conseils d'administration des institutions financières et des institutions et professions non financières désignées, leurs propriétaires, dirigeants, représentants, mandataires ou employés qui informent sciemment le détenteur des fonds ou des opérations faisant l'objet d'un déclaration de soupçon de l'existence de cette déclaration ou lui communiquent des informations et les résultats le concernant, sont punis d'un emprisonnement d'un (1) an à deux (2) ans et d'une amende de 2.000.000 DA à 20.000.000 DA ou de l'une de ces deux peines ».

"المادة 32 مكرر1: دون الإخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول، يعاقب كل من امتنع عمدا عن التصريح بالمستفيد الحقيقي، بالحبس من ستة (6) أشهر إلى سنتين (2) والغرامة من 1.000.000 دج إلى 2.000.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين.

يعد عدم التصريح بالمستفيد الحقيقي خلال الآجال المحددة في التشريع والتنظيم الساريي المفعول امتناعا عن التصريح.

تطبق العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة على كل من:

- لم يمسك سجل المستفيد الحقيقي على مستوى الأشخاص المعنويين،
- لم يقم بتحيين المعلومات الخاصة بالمستفيد الحقيقي،
- يقوم بتصريح غير صحيح أو غير كامل بالمستفيد الحقيقي."

"المادة 32 مكرر2: دون الإخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول، يعاقب بالحبس من شهرين (2) إلى سنة (1) والغرامة من 500.000 دج إلى 1.000.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين، رؤساء وأعضاء مجالس إدارة المؤسسات المالية والمؤسسات والمهن غير المالية المحددة أو مالكيها أو مسيريها أو ممثليها أو المفوضين عنها أو مستخدميها الذين يخالفون عمدا الأحكام المتعلقة بتحديد المستفيد الحقيقي من الشخص المعنوي المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريي المفعول."

"المادة 32 مكرر 3: دون الإخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول، يعاقب كل من يخالف عمدا الأحكام والتدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريي المفعول والمتعلقة بتجميد و/أو حجز الأموال وحظر توفير الأموال و/أو الأصول الأخرى، بشكل مباشر أو غير مباشر لصالح الأشخاص والكيانات المسجلة في قائمة العقوبات الموحدة أو في القائمة الوطنية للأشخاص والكيانات الإرهابية، بالحبس من سنة (1) إلى ثلاث (3) سنوات وبغرامة من 1.000.000 دج إلى 3.000.000 دج"

"المادة 32 مكرر 4: دون الإخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول، يعاقب كل من امتنع عمداً عن تنفيذ التدابير التحفظية التي تتخذها الهيئة المتخصصة أو الجهات القضائية وفقاً لأحكام هذا القانون، بالحبس من ستة (6) أشهر إلى سنة (1) والغرامة من 500.000 دج إلى 1.000.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين.".

المادة 16: تعدل وتتمم المواد 33 و34 و34 مكرر 1 و34 مكرر2 و34 مكرر4 من القانون رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي:

"المادة 33: دون الإخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول، يعاقب رؤساء وأعضاء الهيئة التنفيذية للمنظمات غير الهادفة للربح الذين يخالفون عمدا، تدابير الوقاية من تمويل الإرهاب و/أو تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل المنصوص عليها في هذا القانون ونصوصه التطبيقية والأنظمة والتعليمات التطبيقية والخطوط التوجيهية الصادرة عن سلطة الضبط و/أو الرقابة و/أو الاشراف المختصة، بالحبس من ستة (6) أشهر إلى سنتين (2) والغرامة من 500.000 دج إلى 2.000.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين".

« Art. 32 bis 1. - Sans préjudice des peines plus sévères prévues par la législation en vigueur, quiconque refuse sciemment de déclarer le bénéficiaire effectif, est puni d'un emprisonnement de six (6) mois à deux (2) ans et d'une amende de 1.000.000 DA à 2.000.000 DA ou de l'une de ces deux peines.

Le défaut de déclaration du bénéficiaire effectif dans les délais prévus par la législation et la réglementation en vigueur constitue un refus de déclaration.

La peine prévue au premier alinéa du présent article s'applique à quiconque :

-Ne tient pas de registre des bénéficiaires effectifs au niveau des personnes morales ;
-Ne met pas à jour les informations relatives au bénéficiaire effectif ;
-Effectue une déclaration inexacte ou incomplète du bénéficiaire effectif ».

« Art 32 bis 2. - Sans préjudice des peines plus sévères prévues par la législation en vigueur, les présidents et membres des conseils d'administration des institutions financières et des institutions et professions non financières désignées, leurs propriétaires, dirigeants, représentants, mandataires ou employés qui violent sciemment les dispositions relatives à l'identification du bénéficiaire effectif des personnes morales prévues par la législation et la réglementation en vigueur sont punis d'un emprisonnement de deux (2) mois à un (1) an et d'une amende de 500.000 DA à 1.000.000 DA ou de l'une de ces deux peines ».

« Art. 32 bis 3. - Sans préjudice des peines plus sévères prévues par la législation en vigueur, quiconque enfreint sciemment les dispositions et mesures prévues par la législation et la réglementation en vigueur relatives au gel et/ou à la saisie des fonds et à l'interdiction de fournir des fonds et/ou d'autres actifs, directement ou indirectement, au profit des personnes et entités inscrites sur la liste récapitulative des sanctions ou sur la liste nationale des personnes et entités terroristes, est puni d'un emprisonnement d'un (1) an à trois (3) ans et d'une amende de 1.000.000 DA à 3.000.000 DA ».

« Art. 32 bis 4. - Sans préjudice des peines plus sévères prévues par la législation en vigueur, quiconque refuse sciemment de mettre en œuvre les mesures conservatoires prises par l'organe spécialisée ou les autorités judiciaires conformément aux dispositions de la présente loi, est puni d'un emprisonnement de six (6) mois à un (1) an et d'une amende de 500.000 DA à 1.000.000 DA ou de l'une de ces deux peines ».

Art.16 : Les dispositions des articles 33, 34, 34 bis 1, 34 bis 2 et 34 bis 4 de la loi n° 05-01 du 27 Dhou El Hidja 1425 correspondant au 6 février 2005 susvisée, sont modifiées, complétées et rédigées comme suit:

« Art. 33. - Sans préjudice des peines plus sévères prévues par la législation en vigueur, les présidents et les membres des organes exécutifs des organisations à but non lucratif qui enfreignent sciemment les mesures de prévention du financement du terrorisme et/ou du financement de la prolifération des armes de destruction massive prévues par la présente loi et ses textes d'application, ainsi que les règlements et instructions applicables et les lignes directrices émis par l'autorité de régulation, de contrôle et/ou de surveillance compétente, sont punis d'un emprisonnement de six (6) mois à deux (2) ans et d'une amende de 500.000 DA à 2.000.000 DA ou de l'une de ces deux peines ».

"المادة 34: دون الإخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول، يعاقب رؤساء وأعضاء مجالس إدارة المؤسسات المالية والمؤسسات والمهن غير المالية المحددة أو مالكيها أو مسيريها أو ممثليها أو المفوضين عنها أو مستخدميها الذين يخالفون عمدا، تدابير الوقاية من تبييض الأموال و/أو تمويل الإرهاب و/أو تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل المنصوص عليها في المواد 7 و7 مكرر و7 مكرر1 و7 مكرر2 و9 و10 مكرر و10 مكرر 1 و10 مكرر 2 و14 من هذا القانون المتعلقة ، بالحبس من ستة (6) أشهر إلى سنتين (2) والغرامة من 500.000 دج إلى 2.000.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين."

"المادة 34 مكرر1: دون الإخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول، يعاقب بغرامة من 1.000.000 دج إلى 3.000.000 دج، رؤساء وأعضاء مجالس إدارة المؤسسات المالية والمؤسسات والمهن غير المالية المحددة أو مالكيها أو مسيريها أو ممثليها أو المفوضين عنها أو مستخدميها الذين يخالفون عمدا أحكام المادة 22 من هذا القانون."

"المادة 34 مكرر2: دون الإخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول، يعاقب بالحبس من شهرين (2) إلى سنة (1) والغرامة من 500.000 دج إلى1.000.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين، رؤساء وأعضاء مجالس إدارة المؤسسات المالية والمؤسسات والمهن غير المالية المحددة أو مالكيها أو مسيريها أو ممثليها أو المفوضين عنها أو مستخدميها الذين يعرقلون عمدا سير التحقيقات المالية المنصوص عليها في هذا القانون".

"المادة 34 مكرر4: يكون الشخص المعنوي، حسب الشروط المنصوص عليها في قانون العقوبات، مسؤولا جزائيا عن الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وتطبق عليه العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات".

المادة 17: تلغى المواد 18 مكرر 2 و18 مكرر 3 و18 مكرر 4 و28 من القانون رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 والمذكور أعلاه.

المادة 18: تعوض كل إحالة في التشريع الساري المفعول وفي الإجراءات القضائية الجارية، **مع مراعاة أحكام المادة 2 من قانون العقوبات** إلى:

- المادة 33 بالمادة 32 مكرر،
- المادة 34 مكرر1 بالمادة 32 مكرر 2.

المادة 19: ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر، في ..... الموافق .....

عبد المجيد تبون

« Art. 34. - Sans préjudice des peines plus sévères prévues par la législation en vigueur, les présidents et les membres des conseils d'administration des institutions financières et des institutions et professions non financières désignées, leurs propriétaires, gestionnaires, représentants, mandataires ou employés qui enfreignent sciemment les mesures de prévention du blanchiment d'argent et/ou du financement du terrorisme et/ou du financement de la prolifération des armes de destruction massive prévues aux articles 7, 7 bis, 7 bis 1, 7 bis 2, 9, 10 bis, 10 bis 1, 10 bis 2 et 14 de la présente loi, sont punis d'un emprisonnement de six (6) mois à deux (2) ans et d'une amende de 500.000 DA à 2.000.000 DA ou de l'une de ces deux peines ».

« Art. 34 bis 1. - Sans préjudice des peines plus sévères prévues par la législation en vigueur, sont punis d'une amende de 1.000.000 DA à 3.000.000 DA, les présidents et les membres des conseils d'administration des institutions financières et des institutions et professions non financières désignées, leurs propriétaires, gestionnaires, représentants, mandataires ou employés qui enfreignent sciemment les dispositions de l'article 22 de la présente loi ».

« Art. 34 bis 2. - Sans préjudice des peines plus sévères prévues par la législation en vigueur, les présidents et les membres des conseils d'administration des institutions financières et des institutions et professions non financières désignées, leurs propriétaires, gestionnaires, représentants, mandataires ou employés qui entravent sciemment le déroulement des enquêtes financières prévues par la présente loi, sont punis d'un emprisonnement de deux (2) mois à un (1) an et d'une amende de 500.000 DA à 1.000.000 DA ou de l'une de ces deux peines ».

« Art. 34 bis 4. - La personne morale, dans les conditions prévues par le code pénal, est pénalement responsable des infractions prévues par la présente loi et est passible des peines prévues par le code pénal ».

Art.17 : Les articles 18 bis 2, 18 bis 3, 18 bis 4 et 28 de la loi n° 05-01 datée du 27 Dhou El Hidja 1425 correspondant au 6 février 2005 susvisée, sont abrogés.

Art. 18 : Sous réserve des dispositions de l'article 2 du code pénal, est remplacée toute référence, dans la législation en vigueur et dans les procédures judiciaires en cours, à :

-l'article 33 par l'article 32 bis,

-l'article 34 bis 1 par l'article 32 bis 2.

Art. 19 : La présente loi sera publiée au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Fait à Alger, le ……correspondant au…….

Abdelmadjid TEBBOUNE

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POUPULAIRE

MINISTERE DE LA JUSTICE

Projet de loi modifiant et complétant la loi n° 05-01 du 27 Dhou El Hidja 1425 correspondant au 6 février 2005 relative à la prévention et à la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme

2025